الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الأولى 2022- الدورة البرلمانية العادية (2022 - 2023) - العدد: 8

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الثلاثاء 12 جمادى الأولى 1444
الموافق 6 ديسمبر 2022 (صباحًا ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 12 جمادى الثانية 1444
الموافق 5 جانفي 2023

فهرس

1 – محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة ..... **ص** 03

- مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023.
- تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.

2 – محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة ..... **ص** 31

- رد السيد وزير المالية.

3 – ملحق ..... **ص** 36

- تدخلان كتابيان.

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة
المنعقدة يوم الثلاثاء 12 جمادى الأولى 1444
الموافق 6 ديسمبر 2022

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية،
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين،
- اليسد وزير الفلاحة والتنمية الريفية،
- السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية،
- السيد وزير الصحة،
- السيدة وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة في تمام الساعة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، أرحب بالسيد وزير المالية، كما أرحب بالأخت والإخوة الوزراء المرافقين، كما أرحب بالإطارات المرافقة لأعضاء الحكومة، كما أرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وأرحب أيضا بأسرة الصحافة.

يقتضي جدول أعمال جلستنا هذا الصباح، مواصلة المناقشة العامة حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023، وكذا تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية.

ومباشرة أحيل الكلمة إلى السيد عبد المجيد بن قداش، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد المجيد بن قداش: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

إطارات الوزارة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أما بعد؛

أقف اليوم مناقشا نص قانون المالية لسنة 2023، وفق القانون العضوي رقم 18 ـ 15، الذي يقصد به نمط جديد أكثر تطورا في إعداد قوانين المالية، يضمن صرامة أكبر في مرافقة وضبط الموارد، إذ ستتحول من خلاله الحكومة إلى نهج اعتماد آلية الأهداف والنتائج في دراسة الميزانية، بدل آلية الوسائل، مثلما كان عليه الحال منذ الاستقلال، وهذا ما أثمنه كعضو بالنسبة للمجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي.

سيدي الرئيس،

إن نص القانون الجديد، وفق شكله المستحدث، سيتيح للحكومة تحديث أغلفة مالية لمشاريع معيّنة، بناء على حاجة المشروع وليس تحديد ميزانية مفتوحة لقطاع معيّن، دون الفصل في المشاريع التي سيحتويها، وهذا من إيجابيات هذا القانون ومن التزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تحسين الجانب الاجتماعي، حيث يتوافق هذا النص مع تطلعات الشعب ونهج الدولة القائم على سياسة الدعم الاجتماعي، برغم السياق الدولي الصعب؛ أيضا عمليات الإنعاش الاقتصادي بتعزيز النمو وتكريس الاقتصاد المستدام، مما سيخلق الثروة ومناصب الشغل.

إن نص قانون المالية لسنة 2023 يحمل كثيرا من الإيجابيات، نذكر منها:

ـ رفع ميزانية الدولة أكثر من 98 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يترجم الرغبة الحقيقية في دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات.

ـ دعم وتعزيز برنامج الاستثمار العمومي والخاص لضمان نمو شامل.

ـ الإفراج عن بعض المشاريع المجمدة والمتوقفة.

سيدي الرئيس،

في خضم كافة هذه المعطيات، لم يتضمن نص قانون المالية لسنة 2023 أية ضرائب جديدة، من شأنها أن ترهق القدرة الشرائية للمواطن، بل أسدى السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، توجيهات للحكومة تهدف إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ودعمها، من خلال مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور.

أما فيما يخص مدى استفادة مواطني ولاية غليزان، فنرجوا ـ السيد الوزير ـ النظر بعين الاعتبار إلى هذه الولاية والتي يمكن تصنيفها ـ من مقر ولايتها إلى 38 بلدية ـ كمنطقة ظل بامتياز، وأعني ما أقول، منطقة ظل بامتياز وأذكر بعض الأسباب، ليس كلها بل البعض منها فقط:

ـ طرقات وأحياء مظلمة.

ـ أوساخ متراكمة.

ـ إنعدام مرافق الترفيه.

ـ شركات متوقفة مثل شركة سوفاك للسيارات، أكثر من ألف عامل دون عمل موجهين إلى البطالة، ما هو الحل؟

ـ عراقيل إدارية للعديد من المستثمرين بالولاية، خاصة من مصلحة الضرائب.

ـ يرجى إعادة النظر في تسيير مصلحة الضرائب بولاية غليزان (عدة شكاوى لدى مصلحة الضرائب، ولدينا النسخ).

ـ عدة مشاريع مجمدة ومتوقفة.

ـ المنطقة الصناعية بسيدي خطاب تتطلب المرافقة والتهيئة، بالرغم من أننا نشكر السيد وزير الصناعة على الزيارة الأخيرة، لكن العمل بالنسبة لهذه المنطقة متوقف.

ـ نقص مياه الشرب في العديد من البلديات، أذكر فقط بعض الأمثلة: بلدية سيدي سعادة، بلدية منداس، وغيرها.

في مجال الصحة:

بما أن ميزانية سنة 2023 فيها ارتفاع بما يقارب 16 ٪ بالنسبة لميزانية قطاع الصحة، فنرجو من السيد الوزير الأخذ بعين الاعتبار بعض النقاط التي سأسردها فيما يخص قطاع الصحة لولاية غليزان:

ـ مستشفى الأمومة والطفولة متوقف منذ سنة 2018، نسبة الإنجاز 10 ٪، الأطفال يعانون، الاكتظاظ في مصلحة الأطفال في المستشفى الرئيسي بالولاية ـ محمد بوضياف، بمقر الولاية ـ بالمناسبة مستشفى محمد بوضياف بمقر ولاية غليزان لا يوجد به (SCANNER)، لا توجد به آلات تعقيم الأدوات الجراحية (AUTOCLAVE)، حيث يتم نقل الأدوات الجراحية إلى البلديات المجاورة، مثل بلدية عمي موسى أو بلدية مازونة التي تبعد أكثر من 150 كلم لإجراء عملية التعقيم من أجل إجراء عملية واحدة أو اثنتين في مقر الولاية، هل يعقل هذا؟

ـ لا أشعة (RADIOLOGIE) بالنسبة للمستشفى الرئيسي لولاية غليزان، تُجرى الأشعة للمرضى داخل المستشفى، ولكن (cliché) أو (fichier) لا يوجد، يأخذ صورة الأشعة بهاتفه ويقدمها إلى الطبيب!!

ـ مستشفى منداس دون تجهيزات....

ـ مستشفى واد ارهيو دون استعجلات.

ـ مستشفى مازونة.

ـ مستشفى يلل.

قطاع السكن:

طلب تدخل السيد وزير السكن لفئة من برنامج 100 + 23 سكنا تساهميا (LSP)، شركة (SARL SOPRILAND) بلدية بن داود، غليزان، حيث لم يستفد 23 مواطنا من سكناتهم، رغم دفع المستحقات منذ 2010!! ورغم الشكوى على المستوى المحلي وعلى مستوى المنصة الرقمية للوزارة.

قطاع النقل:

ـ مشروع السكة الحديدية: غليزان ـ تيارت "حداد" متوقف.

ـ مشروع ازدواجية السكة: يلل ـ وادي سلي، 90 كلم، منذ 2009 لم يستلم بعد؟!

قطاع التربية:

ـ نقص فادح في الثانويات، خاصة البلديات التالية: بلعسل، أولاد سيدي الميهوب، دار بن عبد الله، الوجلة، عين الرحمة.

شاكرا لكم سعة صدوركم وإنصاتكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المجيد بن قداش؛ الكلمة الآن للسيد عمار بن معمر، فليتفضل مشكورا.

السيد عمار بن معمر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نثمن ولأول مرة انتقال تسيير الميزانية، عملا بالقانون العضوي رقم 15 ـ 18، من التسيير بالوسائل إلى التسيير بالأهداف والبرامج، وهذا ما يمنح السلطة التشريعية الحق في ممارسة دورها الرقابي بجدية وفي ظروف جيدة.

الحمد لله، جاء نص قانون المالية لسنة 2023، والجزائر في راحة مالية والاقتصاد الوطني في عافية، والوضع الصحي في تحسن وسعر النفط منتعش، لكن رغم ذلك لازال العجز قائما ولازال النمو الاقتصادي بـ 4.6 وهو معدل، ثابت، مستقر ودون مستوى، مما يستدعي العمل بجدية على زيادته.

كما استوقفتني ملاحظة أن ميزانية التجهيز ضعيفة جدا أمام ميزانية التسيير، مما يتطلب التركيز على الأولويات وجدية دراسة المشاريع، والتركيز بسرعة على الخيار الاستثماري وضرورة التوزيع العادل للميزانية؛ هذا التوزيع للمشاريع الممركزة لابد أن يراعي موقع الولايات والوضعية المالية لها.

سيدي الوزير،

في ظل هذه البحبوحة المالية وفي ظل سياسة رئيس الجمهورية الرشيدة، نتوق إلى اعتمادات مالية معتبرة في كل القطاعات لولاية ميلة المجاهدة، نستهلها بـ:

1ـ قطاع الأشغال العمومية:

نطالب بازدواجية الطريق رقم 79، لما له من أهمية استراتيجية بين البلديات الكبرى: شلغوم العيد، ميلة، واد النجاء، فرجيوة.

وازدواجية الطريق بين عاصمة الولاية وجيجل عبر بلدية سيدي معروف، لأنه نقطة عبور مهمة لميناء جن جن.

2ـ قطاع الصحة:

نطالب بالإسراع في تجسيد مستشفى الأمراض العقلية بالرواشد، خاصة أن الدراسة والأرضية موجودتان.

كما نطالب بإنجاز عيادة متعددة الخدمات ببلدية أعميرة أراس، علما أن الأرضية موجودة، لأن العيادة الحالية ليست نمطية.

3ـ قطاع التربية:

بلدية أعميرة أراس تأتي بعد أريس في عدد الشهداء، لكن من المحزن أن بها مدرسة علالي علي، التي تعرف اكتظاظا رهيبا للأسف، حيث تضم ما يقارب 900 تلميذ، وجه 260 تلميذا منهم في ملحق روضة، ليس نموذجيا ولا نمطيا، هذه المدرسة المتواجدة منذ سنة 1964 بأول وأكبر مجمع سكني بالبلدية وهو تصافت، لذا نطالب بضرورة إنجاز مجمع مدرسي.

4ـ قطاع الموارد المائية:

أين وصل مشروع ربط 16 بلدية من سد بن هارون وسد تابلوط، خاصة الشريط الشمالي للولاية، حمالة، الشيقارة، باينان، أراس، تسالة، زارزة، الرواشد..؟ علما أننا منذ سنوات طويلة ونحن نسمع عن هذا المشروع لكن لم نستفد منه!

5ـ قطاع الفلاحة:

لا يختلف اثنان أن ولاية ميلة ولاية فلاحية بامتياز، وترجمت هذه الخاصية في المراتب الريادية في عدة منتوجات فلاحية، وهذا بفضل جهود الفلاحين والإدارة، لكن هذا لا يكفي، لذا نطالب بإنشاء محيط السقي بالجهة الشمالية للولاية وتوسيع محيط السقي بالجهة الجنوبية.

6ـ قطاع السكن:

لاحظنا أن ولاية ميلة لم تأخذ حظها كباقي الولايات من المدينة الجديدة التي تفك الخناق العقاري، لذا نلح على أخذ هذا المطلب بعين الاعتبار، ونقترح على سيادتكم بلدية التلاغمة، لموقعها الاستراتيجي الهام وتوفرها على الأرضية

المناسبة لاحتضان هذه المدينة الجديدة.

7ـ قطاع الصناعة:

نطالب بتفعيل نشاط المناطق الصناعية المسجلة والموجودة في كل من تاجنانت، شلغوم العيد، عين التين، ميلة وفرجيوة.

8ـ قطاع البريد والاتصالات:

نطالب بالتغطية الشاملة للمتعاملين الاقتصاديين للاتصالات، علما أن المشروع موجود وغير مفعل.

9ـ قطاع الشباب والرياضة:

نطالب بتسجيل مشروع منتجع رياضي سياحي في بلدية أعميرة أراس لطبيعة المنطقة الجبلية.

10ـ قطاع التجارة:

تعاني ميلة من ندرة حادة في الحليب المدعم والإشكال في عدم حصول عدة ملبنات على البودرة المدعمة، حيث توجه 50 ٪ بقروز و 50 ٪ الأخرى خارج الولاية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار بن معمر؛ والكلمة الآن للسيد لخضر مولاي سعدون، فليتفضل مشكورا.

السيد لخضر مولاي سعدون: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بادئ ذي بدء وبمناسبة اليوم العالمي لذوي الهمم الموافق 3 ديسمبر من كل سنة، أتقدم بكل عبارات التهاني والتماني لهذه الفئة والشريحة التي هي جزء لا يتجزأ من مكونات المجتمع.

وفي إطار مناقشة نص قانون المالية لسنة 2023، الذي قارب 100 مليار دولار التي لم تشهدها البلاد منذ استرجاع السيادة الوطنية، فالشكر موصول لكل من ساهم وشارك وهندس، من قريب أو من بعيد، في إعداد هذا المشروع الهادف، والمرجو منه الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2023، اقتصاد منتج وخالق للثروة، وتقوية الجبهة الداخلية.

نعلم أن هذا النص الذي هو بين أيدينا يعتمد وبشكل كبير على الجباية البترولية التي هي هاجس يرهق الدولة الجزائرية لسنوات طويلة للبحث عن كيفية التخلص من ربع المحروقات، أو ما يسمى بالمصطلح الاقتصادي (Syndrome Hollandais).

فإن كان نص قانون المالية 2023 مميزا واستثنائيا بـ 100 مليار دولار، فوجب التفكير بجدية ونظرة استشرافية لمشروع قانون المالية لسنة 2030، الذي يكون فيه الإنتاج الطاقوي يعادل الاستهلاك المحلي وذلك بنمو يقدر بـ 8 ٪.

نص قانون المالية 2023 خصصت له ميزانية بقيمة 395 مليون دج للانتقال الطاقوي وهي ضئيلة جدا!

وكذلك نلاحظ تخفيض نسبة 80 ٪ من الضرائب على السيارات الكهربائية والهجينة وذلك لتشجيع استيراد واستعمال هذا النوع من السيارات البديلة، لا محالة منها، لكن هناك عدم توفر محطات ومراكز التشحين بالكهرباء والتي يجب أن تكون مرتبطة بالطاقات المتجددة وتكوين المهندسين في هذا المجال.

أما عن ضخ الرواتب الهائلة والمنح (كمنحة البطالة والزيادة التي أقرها السيد رئيس الجمهورية) مع الزيادات المرتقبة في مطلع شهر جانفي 2023.

ما هي الإجراءات الاستباقية التي اتخذت لتفادي الطوابير التي لاتشرف لا المواطن ولا الجزائر الجديدة أمام مراكز البريد والموزعات الآلية الكثيرة العطب؟

دون أن ننسى اهتراء الأوراق النقدية التي تعتبر من رموز الدولة؛ ومنه أقترح، السيد الوزير، إبرام اتفاقية مع متعاملي الهاتف النقال، لصب الرواتب بتطبيق بسيط في الهواتف النقالة التي تم رقمنتها باحترافية كبيرة، وهو في حماية تامة من القرصنة وبإمكان أجهزة الدولة مراقبة كل دينار منذ بداية استعماله إلى آخر عملية استهلاكية (Une traçabilité) وكل ذلك يهدف إلى:

ـ مكافحة الغش والعملة المزورة والتهرب الضريبي على كل المستويات.

ـ عدم التعامل بالأوراق النقدية لتفادي اهترائها... إلى غير ذلك.

ـ التقليل من طبع النقود لتغطية العجز والسيولة (لتفادي تجارب السنوات السابقة).

ـ توقيف استيراد الموزعات الآلية وكل ملحقاتها لترشيد نفقات الدولة.

ـ تسهيل التعاملات النقدية والتجارية وربح الوقت وتفادي التعاملات المشبوهة.

تعتبر بنك معلومات للدولة وأجهزتها ونظرة استشرافية لاحتياجات المواطن والوطن في كل المجالات وبدقة متناهية.

ـ تقنين هذه العملية كمرحلة أولى، لتليها المرحلة الثانية وهي الضريبة على الثروة، بعد استكمال عملية الرقمنة بهذا الشكل تدريجيا.

السؤال الثاني:

بعد إنشاء الولايات الجديدة بالجنوب الجزائري التي لقيت استحسانا كبيرا لدى الشعب وساكنة هذه الولايات، وبعد تسجيل بعض النقائص على مستوى المديريات والهياكل من تجهيزات ومرافق.

ما هي الخطوات الاستباقية والأغلفة المالية التي برمجت ورصدت للتحضير للإعلان عن الولايات المنتدبة الجديدة بالهضاب العليا، لتفادي النقائص السالفة الذكر، على غرار مدينتي عين البيضاء وعين مليلة، اللتين تنتظران الإعلان عنهما، كولايتين منتدبتين منذ زمن بعيد.

ولاية الشهيد البطل العربي بن مهيدي، الولاية المجاهدة تطلب منكم، السيد معالي وزير المالية المحترم:

رفع التجميد عن كل من:

ـ مستشفى أم البواقي 240 سريرا.

ـ مستشفى الضلعة 60 سريرا.

ـ مستشفى سيقوس 60 سريرا.

ـ مستشفى سوق نعمان 60 سريرا.

ـ سد الشبايطة بمسكيانة، لأن الوديان والمنابع تضيع وتصب في الجارة تونس.

ونطلب تسجيل استعجالات طبية بمعايير ومواصفات عالية بمدينة عين البيضاء التي تعتبر أكبر بلدية، تعدادا وكثافة سكانية، التي تتوسط عديد منشآت الدولة، على غرار القاعدة الجوية ومركز تعبئة غاز البوتان والبروبان لفرع نافطال، الذي يصدر جزء منه إلى الجارة تونس.

وبحكم أن الولاية فلاحية وتنتمي إلى الهضاب العليا وجل بلدياتها مناطق ظل بامتياز، نطلب منكم، السيد الوزير:

ـ شبكة توزيع المياه لمحيطات السقي.

ـ تجديد قنوات توزيع المياه الصالحة للشرب (AOP) لكبرى البلديات.

ـ فتح المسالك الريفية والفلاحية التي تفوق 200 كلم عبر تراب الولاية.

ـ حصة لتوسيع شبكة الإنارة الريفية والغاز الريفي والحضري.

ـ حفر الآبار للسقي والشرب بما يقارب 20 بئرا ارتوازيا، لأن المنطقة تعاني من حالة جفاف لأكثر من 3 سنوات.

ـ 8 ثانويات + 10 متوسطات + 15 مجمعا مدرسيا بالأحياء الجديدة التي تعاني من الاكتظاظ الذي يصل إلى 50 تلميذا في القسم.

ـ (La taxe d'habitation) لأن الكثير من المباني تشهد اهتراء كبيرا لعدة سنوات.

ـ حصة للبناء الريفي والسكن الاجتماعي.

ولاية الشهيد البطل العربي بن مهيدي صاحب مقولة: "إرمو بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب" تدعوكم إلى برمجة اجتماع للحكومة في هذه الولاية المجاهدة التي تعتبر جل بلدياتها مناطق ظل...

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا للسيد لخضر مولاي سعدون؛ الكلمة الآن للسيد العربي مواز، فليتفضل مشكورا.

السيد العربي مواز: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وبعد؛

السيد الرئيس المحترم صالح ڤوجيل،

السيدة والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني الأعضاء الأكارم،

أسرة الصحافة والإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مما لا شك فيه أن مناقشة نص قانون بحجم قانون

المالية تكتسي أهمية بالغة، بالنظر إلى ما يحمله من رؤى وتصورات ومشاريع ومخططات وإنجازات ذات علاقة مباشرة بحياة المواطن، فنص هذا القانون هو الذي سيحدد ما ستكون عليه الأوضاع، وهو الذي سيكشف لنا المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، وكل ما يتصل بها من ظروف معيشية ومن تنمية مستدامة وتطور وازدهار في مختلف المجالات.

إن قراءة سريعة لما جاء في نص هذا القانون تكشف عن الكثير من الأرقام الإيجابية التي تصب كلها في مصلحة المواطنين، خاصة تعزيز المكاسب الاجتماعية، من خلال الإجراءات الرامية إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين والمحافظة على دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع وأيضا رفع الأجور، مع خلو نص هذا القانون من أي ضرائب جديدة يمكن أن ترهق كواهل المواطنين، خاصة أن الأزمة الاقتصادية العالمية ما تزال تلقي بظلالها على كل الاقتصاديات الناشئة، من بينها اقتصادنا الذي يسعى للتخلص من التبعية للبترول، فالتدابير الذي حملها نص قانون المالية الجديد تفتح آفاقا واسعة للاستثمار الخاص وترمي إلى تسريع وتيرة مسار الإصلاحات، بغية تحسين مناخ الأعمال، وفي ذلك، لايسعنا إلا أن نثمن كل ما جاء في نص هذا القانون من مزايا وامتيازات في مصلحة المواطن.

السيد الرئيس،

الحضور الكريم،

إن الحديث عن نص قانون المالية لايمكن أن ينفصل عن انشغالات المواطنين وعن تطلعاتهم وطموحاتهم، وفي هذا الشأن، أريد أن أستغل هذه السانحة لأتقدم باسم سكان ولاية تيسمسيلت إلى السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان، وببالغ مشاعر الاحترام والامتنان، بعد أن وفى بما وعد ومنح ولايتنا برنامجا تكميليا، بإمكانه أن يعيد إليها توازناتها التنموية، بعد أن ظلت منذ نشأتها العام 1984 وعلى امتداد 38 سنة دون المواصفات التي تؤهلها لتكون في مستوى مصاف الولايات.

إن مبادرة السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى إلحاق ولايتنا بركب الولايات العريقة لهي مبادرة تستحق منا التنويه، بالنسبة إلينا هي بمثابة الحدث التاريخي الذي سيعيد إلى الونشريس اعتباره.

وإذا كانت الكلمات عاجزة على أن توفي السيد الرئيس حقه من الشكر والامتنان، فإن الأجيال ستحفظ له في سجل الخالدين مبادرته هذه والتي أعادت إلى ولاية الشهداء والمجاهدين اعتبارها، كيف لا وقد شهدت لأول مرة في تاريخها، الأسبوع الفارط، إنزالا حكوميا منقطع النظير، جسده انعقاد مجلس الحكومة في سابقة هي الأولى من نوعها على تراب هذه الولاية، وذلك بأمر من السيد رئيس الجمهورية لمباشرة تنفيذ البرنامج التكميلي في أقرب وقت، وهنا يجب أن ننوه بمجهودات السيد الوزير الأول، وطاقمه الحكومي الرامية إلى ترجمة توجيهات السيد الرئيس ميدانيا، كما أخص بالذكر معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد ابراهيم مراد، الذي سبق الوفد الحكومي بزيارة تمهيدية، التقى من خلالها إطارات الولاية واستمع إلى انشغالات منتخبيها وفعاليات المجتمع المدني بروح مسؤولية، تنم عن ثقافة رجل الدولة في التعاطي مع القضايا الكبرى.

السيد الرئيس،

أيها الحضور الكريم،

لقد رصدت الحكومة حوالي 100 مليار دينار جزائري لإنجاز مشاريع البرنامج التكميلي لولاية تيسمسيلت وهو غلاف مالي معتبر، سيساعد على حل الكثير من مشاكل الولاية، ولكن بالنظر إلى ما عانته الولاية من تهميش وحرمان طيلة سنوات طويلة، فإن مواطني الولاية يتطلعون إلى مزيد من الاهتمام، خاصة مواطنو البلديات الواقعة على الطريق الوطني رقم 19، الرابط بين ولايتي تيسمسيلت والشلف، والذين كانوا يمنون النفس بتحويل هذه الطريق إلى الطريق مزدوج، نظرا لأهميته الاستراتيجية، ليس لتيسمسيلت فحسب ولكن لعدد كبير من الولايات، فهذا طريق يمكنه أن يكون بوابة الشمال على ولايات الجنوب، ولذلك فإننا نضم أصواتنا إلى أصوات سكان هذه البلديات ونرفع سقف طموحنا إلى الاستفادة من ازدواجية هذا الطريق في القريب العاجل.

مطلب آخر، لطالما راود سكان بلدية برج بونعامة، وهو الاستفادة من مستشفى جديد يكون في مستوى طموحات أحفاد الجيلالي بونعامة، وهو انشغال نتمنى أن يعرف طريقه للتجسيد عند تسجيل البرامج العادية، شأنه في ذلك شأن الكثير من المشاريع التي بإمكانها أن ترفع الغبن عن ساكنة

هذه المناطق.

في الأخير، شكرا للجميع على كرم الإصغاء وحسن المتابعة، عاشت الجزائر حرة مزدهرة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا للسيد العربي مواز؛ السيدان علي طالبي، وعبد الحق بن بولعيد، قدما تدخليهما كتابيا، ومباشرة نمر إلى السيد أحمد بدة، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بدة: شكرا سيادة الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رغم الأزمة الصحية التي عرفتها البلاد وكلفت خزينة الدولة أموالا كبيرة، وفي ظل الحرب الروسية الأوكرانية والتي أثّرت على أسعار الكثير من المواد الأساسية، والأزمة التي عرفها العالم جراء ذلك، ورغم المخاطر التي قد تنجر عن عدم تحقيق التقديرات المعتمدة في نص قانون المالية 2023، إلا أن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، كانت له الشجاعة في الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية. وقد ترجم ذلك، من خلال إقراره لجملة من القرارات، كالزيادة في الأجور والزيادة في المنح والحفاظ على الدعم للسلع الأساسية واسعة الاستهلاك.

كما ركز نص قانون المالية بشكل كبير على إنعاش الاقتصاد الوطني، بإدراج مشاريع هيكلية وتنموية، على المستوى المحلي والجهوي والوطني، لتحسين المرفق العام والتكفل بالانشغالات الأساسية للمواطن.

هناك بعض الانشغالات تخص ولاية المدية، سأعرضها على ممثل الحكومة وهي كالتالي:

ـ رفع التجميد عن مشروع خط السكة الحديدية، الرابط بين قصر البخاري ومدينة بوغزول، وإطلاق أشغال الخط الرابط بين مدينتي البليدة وقصر البخاري، وبهكذا مشروع سنربط كلا من ولايات المدية وتيسمسيلت بالبليدة.

ـ رفع التجميد عن الحظيرة الصناعية بمدينة قصر البخاري.

ـ بهدف تخفيف الضغط المروري عن الطريق الرابط بين البليدة والبويرة، مرورا بالعاصمة، فإنه من الضروري إنجاز المقطع الرابط بين خميس مليانة وبرج بوعريريج، وذلك في المقطع الرابط بين البرواقية والبرج، لأن المقطع الرابط بين خميس مليانة والبرواقية في طور أشغاله الأخيرة.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بدة؛ الكلمة الآن للسيد بوزيان زكراوي، فليتفضل مشكورا.

السيد بوزيان زكراوي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

المواطنات والمواطنون، المشاهدون، مباشرة معنا عبر القناة البرلمانية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أستهل مداخلتي هذه بعنوان أو بسؤال: ما مصير المشاريع المتوقفة في طور الإنجاز، في انتظار تسويتها من معاناتها المالية؟ وهل تسويتها مدرجة في هذه الميزانية؟ أم كعادتها بالميزانيات التكميلية ككل سنة؟! وبما أن النموذج الجديد للميزانية المطروح أمامنا، أهدافه مرسومة ومسطرة ومدروسة، حسب هذه المنهجية، فكيف نصيب أهدافنا بإرث من ترسانة قانونية قديمة لا تتوافق مع الوضع الحالي، والتي يعاني منها إنجاز المشاريع المشار إليها أعلاه ولم تسلم أكثرها من البروقراطية الإدارية؟

وبما أن ميزانية التسيير لها تقاليدها إلا أن ميزانية التجهيز لابد من مراجعة ميكانيزمات تسييرها.

وأشير هنا صراحة إلى مراجعة قانون الصفقات العمومية المعمول به، والذي بات عائقا حقيقيا، رغم مراجعته في 2002، 2010، 2015، لقد عالج نقائص كثيرة بحكمة

إلا أنه لا يزال مجحفا في حق الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، المتمثلين في مؤسسات الإنجاز والخدمات من المقاولين وتتمثل هذه النقائص منها يلي:

1ـ تسوية المستحقات العالقة.

2ـ تسليم المشاريع المنتهية الإنجاز والتي تتحمل مؤسسة الإنجاز حراستها دون حق ومصاريف باهظة تابعة لهذه الوضعيات، علما بأن هذه المشاريع من مخلفات العشرية الأخيرة.

وأسرد هنا بعض المشاريع العالقة في ولاية خنشلة، في انتظار تسويتها وخاصة المالية منها:

ـ ملعب المجمع الرياضي بخنشلة.

ـ 500 مسكن اجتماعي عمومي، مسير من طرف وزارة الداخلية عبر الولاية.

ـ مستشفيات بابار ـ عين الطويلة ـ قايس وخنشلة.

ـ مشروع المجمع الرياضي لتكوين الرياضيين بحمام الصالحين.

ـ دار البيئة بخنشلة.

ـ معهد تكوين المكونين بخنشلة وقايس.

ـ مسرح الهواء الطلق بخنشلة.

ـ مركز أرشيف المالية بخنشلة.

ـ مركز تكوين المكونين بخنشلة وقايس.

ـ مسرح قايس.

ناهيك عن مشاريع أخرى منتهية ولم تجهز إلى حد الآن عبر عدة مديريات، وكذلك مؤسسات صحية وتربوية منتهية الصلاحية ولم تبرمج لإعادة تجديدها كليا، مثل مستشفى قايس وثانوية شيحاني بشير العريقة بخنشلة.

وفي هذا الخضم، نقترح مراجعة قانون الصفقات العمومية، بإدراج بعض الاقتراحات:

1ـ رسم قواعد قانونية لإنشاء دفتر شروط نزيه.

2 ـ إعطاء القيمة الحقيقية لشهادة التصنيف والتأهيل المهنيين، بما أن ملفها شامل وكامل على كل معطيات المؤسسة.

3 ـ إدراج مادة تنص على تعويض مؤسسة الإنجاز، حال تأخر تسوية ملاحق الغلق وتحديد آجالها.

4 ـ إدراج مادة تعوض حقوق المقاول، حال تأخر صاحب المشروع في استلام المفاتيح، في حال انتهاء المشروع.

5 ـ إدراج مادة تضمن حقوق المقاول، حال توقف الأشغال خارج مسؤوليته.

6 ـ إعطاء صبغة قانونية لمحاضر الورشة.

7 ـ إعادة بعث الروح في اللجان التقديرية الولائية لتسوية النزاعات بودية، ربحا للوقت وتقارب الرؤى بإشراك المنظمات النقابية والمجتمع المدني ذوي الصلة (Comité consultatif).

8 ـ إدراج مادة تعطي الصلاحية للتعامل بالوسائل الرقمية، وخاصة ونحن في سنة 2023، مثلا، اعتماد الإيمايل.

وبهذه المناسبة، نشكر السيد رئيس الجمهورية، الذي وفى وكفى لالتزاماته، وبالخصوص النظر بعين الاعتبار للقدرة الشرائية للمواطن المسجلة في زيادة الأجور، ونشكره على الالتفاتة الخاصة لولاية خنشلة ومن خلاله الوزير الأول والطاقم الحكومي بصفة عامة، وشكرا.

عاشت الجزائر حرة ونزيهة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيان زكراوي؛ الكلمة الآن للسيد سمير زوبيري... الكلمة للسيد محمد العربي سليماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العربي سليماني: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة الوزراء الأفاضل المحترمون،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعتبر ميزانية سنة 2023، الأضخم منذ الاستقلال والتي رصد لها مبلغ 98.5 مليار دولار، وهي رسالة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية للجزائر الجديدة، مفادها أن الجزائر قد تعافت واستعادت المكانة التي تناسب حجمها وتاريخها وموقعها، كما تؤكد على تنافسية الاقتصاد الوطني وخروجه من حالة الركود إلى حالة النمو.

وأخيرا، هي تأكيد على ثبات الطابع الاجتماعي للدولة،

مثلما جاء في بيان أول نوفمبر 1954.

السيد الرئيس الموقر،

من الملاحظ أن الحكومة قد رفعت من الاعتمادات المالية المخصصة لمعظم القطاعات الوزارية، دون استثناء، هذا يعكس التزام السيد رئيس الجمهورية بأن تكون سنة 2023، سنة استثنائية، مثلما كانت سنة 2022، سنة اقتصادية، وبالحديث عن القطاعات الوزارية، أبدأ:

أولا: قطاع الصحة: والذي استفاد من ميزانية أعلى من السنة الماضية بنسبة 14 ٪ تقريبا وإن دل هذا فإنما يدل على الأهمية التي توليها الحكومة لهذا القطاع وهياكله، والذي يشهد تدهورا كبيرا، وهنا يجب التركيز على ولايات الجنوب، لما تعانيه الصحة في تلك المناطق الشاسعة والمعزولة، خاصة في الهياكل.

أول شيء، ولاية المنيعة، يجب تخصيص ميزانية ـ معالي الوزير ـ لمصلحة تصفية الدم (الكلى)، من أجل إنجاز مصلحة جديدة، لأن المصلحة القديمة مهترئة والمرضى يعانون كل يوم، وهم يناشدونكم ويراسلونكم، لذا وجب تخصيص غلاف مالي معتبر، إن شاء الله .

كذلك مستشفى المنيعة انتهت صلاحيته منذ عشر سنوات تقريبا وهو يباشر عمله إلى حد الآن، لذا يجب ومن المستعجل إنجاز مستشفى جديد، فلا جهاز سكانير ولا جهاز (IRM) ولا أي شيء هو موجود!! أقرب سكانير إلينا على بعد 300 كلم، بمعنى أنه لو تعرض أحدهم إلى حادث، فإنه من الممكن أن يموت في الطريق.

مستشفى حاسي الفحل 60 سريرا، الحال نفسه، حوادث المرور كل يوم بهذا المكان، لذلك يلزمهم مستشفى، على الأقل.

ثانيا: قطاع الأشغال العمومية:

لا حديث عن التنمية، في ظل التأخر الذي يشهده هذا القطاع بالولايات الجنوبية عامة وبولاية المنيعة خاصة، وهنا أشير إلى الطريق الازدواجي شطر غرداية ـ المنيعة، الدراسة منذ 2014 إلى غاية اليوم والدراسة لم تنته! هذا الطريق الذي يشهد حركة مرورية كثيفة وضيق في الطريق، مما يؤدي إلى كثرة حوادث المرور. منذ 2014 إلى يومنا لم تكتمل الدراسة به، معالي الوزير، نعلم أنك جديد على رأس هذا القطاع، لكن عليك أن ترصد ميزانية معتبرة من أجل إنجاز هذا الطريق الازدواجي.

ثالثا: قطاع الفلاحة:

والذي يعتبر رهان الجزائر للسنوات القادمة، من خلال التوجه إلى الاقتصاد الأخضر، فولاية المنيعة تعتبر الرقم الفاعل في هذه الاستراتيجية وهذا باتفاق الجميع، إلا أن نقائص وعوائق كبيرة تشهدها الولاية ويعانيها منتسبو هذا القطاع، فيجب تخصيص مبالغ من ميزانية 2023 للمشاريع التالية: خاصة المخازن، معالي الوزير، فقد حرثنا كميات معتبرة من القمح وقد اقترب موعد الحصاد، أواخر شهر أفريل أو شهر ماي، لذا يجب أن تكون هذه المخازن والكهرباء والمسالك كذلك.

قطاع الشغل:

تبقى ولاية المنيعة، على غرار الكثير من الولايات في جنوبنا الكبير، تعاني من نقائص مزمنة، رغم مجهودات الدولة، وخاصة قرارات السيد رئيس الجمهورية، لفائدة العمال والمتقاعدين والبطالين، فولاية المنيعة تعاني، تحديدا، من عجز وكالة التشغيل عن إيجاد حلول مبتكرة لفائدة شباب المنطقة، حيث إن الطلب أكبر بكثير من العرض، وهذا الملف الحساس يتطلب تدخلا من الحكومة لتحريكه، من خلال اعتماد مقاربة سوسيواقتصادية.

ختاما، أذهب لقطاع السكن، ومن خلاله أشكر السيد وزير السكن على الزيارة الأخيرة التي قام بها لولاية المنيعة، والقرارات الفعالة والاستعجالية التي اتخذها لحل كل المشاكل العالقة.

وبهذا، أدعو جميع الوزراء إلى زيارة ولاية المنيعة، للوقوف على انشغالات قطاعاتهم واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة، وذلك من أجل تجسيد بوادر الجزائر الجديدة والتي نص عليها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد العربي سليماني؛ الكلمة الآن للسيد فؤاد سبوتة، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا، لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد، وباقون على عهد الشهداء ما حيينا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي وزير المالية، ممثل الحكومة،
السيدة والسادة الوزراء،
الزميلات والزملاء،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم جميعا.

لقد أحسنت الحكومة عندما حافظت على سياسة الدعم الاجتماعي وعدم إقرارها لزيادات في المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، رغم التحديات الدولية التي يعيشها العالم، وبالتالي هي نقطة تحسب لها.

ودون الرجوع إلى التفاصيل التي جاء بها نص قانون المالية في جوانبه المختلفة، أود التركيز على بعض النقاط التي ألتمس من وزير المالية، وأمام مسمع السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة المحترم، إدراجها ضمن الخطط القطاعية.

المسألة الأولى: لقد عبّر السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون عن إرادته في القضاء على مناطق الظل، عبر مختلف ولايات الجمهورية، وهي الإرادة التي مكنت من رفع الغبن عن آلاف العائلات التي لامست تغييرات في حياتها اليومية، من خلال تجسيد مشاريع أو إتمام أخرى، سواء تعلق الأمر بإنجاز الطرقات أو توصيل الكهرباء والغاز إلى المناطق النائية، إلى جانب تزويد الساكنة بالمياه الصالحة للشرب وتشييد مدارس ابتدائية جديدة ومطاعم مدرسية. لذا، نلتمس من الحكومة، ممثلة في وزير الداخلية، مواصلة هذا الجهد عبر تعيين مسؤول يقوم بالمراقبة والتفتيش الميداني، ليرفع بعدها التقارير الصحيحة للمسؤول المعني باتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجة المشاكل المطروحة. وهنا، أود أن أجري إسقاطا على وضعية مناطق الظل في ولاية جيجل التي تحتاج فيها الكثير من المدارس إلى إعادة التأهيل والترميم وأخرى تفتقد مطاعم مدرسية، وهنا وجب التذكير بتشديد السيد الرئيس على مسألة توفير الظروف الملائمة لتمدرس أبنائنا.

المسألة الثانية: لقد تضمن نص قانون المالية للسنة المقبلة تسجيل العديد من المشاريع في قطاعات مختلفة، في سبيل تحسين ظروف معيشة الساكنة، بعد التحسن الذي سجلته البلاد في مداخيلها، لكن أود أن ألفت الانتباه إلى أن الضرورة تقتضي الإسراع في الانتهاء من المشاريع الجاري إنجازها والتي توقفت بها الأشغال تحت طائلة نقص الاعتمادات المالية، أولا، والتي تحتاج - أي هذه المشاريع أيضا - إلى إعادة التقييم من جديد، فالأولى والأجدر والأمثل هو تسوية المشاكل التي تحول دون استكمال هذه المشاريع الموزعة عبر مختلف ولايات الجمهورية، وبعدها يمكننا تسجيل مشاريع قاعدية وتنموية أخرى. وهنا أفتح قوسا لأحيي إرادة السلطات العليا في البلاد وعلى رأسها السيد عبد المجيد تبون، في إعادة بعث مشروع منفذ الطريق السيار جن جن - العلمة، ورفع كل العراقيل التي كانت تقف أمام تجسيد واحد من المشاريع الاستراتيجية للدولة، وقد لمسنا هذه الإرادة بالأمس، خلال زيارة وزيري الأشغال العمومية والنقل لولاية جيجل، أين حددت فيها المسؤوليات والأولويات والآجال، في سبيل الانتهاء من واحد من المشاريع التي طال انتظارها، مع الحرص والتنويه بما يقوم به المسؤول الأول عن الولاية، من متابعة دورية ودقيقة لتفاصيل المشروع، بالإضافة إلى بصيص الأمل الذي لاح في الأفق بخصوص توسعة ميناء جن جن مستقبلا، وهو الميناء الذي سيكون له الشأن الكبير في تطوير البلاد.

المسألة الثالثة: لقد أقرت الحكومة أيضا رفع التجميد عن العديد من المشاريع، وأعتقد أن أولوية الأولويات بالنسبة للحكومة اليوم هو رفع التجميد عن مشاريع قطاع الصحة، وهو القطاع الذي يحتاج إلى وقفة حقيقية ولنا في مخرجات الجلسات الوطنية حول إصلاح قطاع الصحة، التي أشرف عليها رئيس الجمهورية شخصيا، ما يمكّن من تحسين الأداء وتغيير ذهنيات التسيير إلى ذلك المعالجة السريعة لمشكل نقص الأدوية، خاصة تلك المتعلقة بالأمراض المزمنة، كمرضى السرطان. وفي هذا السياق، تحتاج ولاية جيجل إلى إعادة النظر في الخارطة الصحية وهي المسألة التي ندافع عنها منذ سنوات طويلة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير،

قبل أن أختم مداخلتي هذه، أعيد التأكيد وللتاريخ، أن مواصلة الاهتمام بقطاع المناجم، من شأنه أن يخلق لنا الثروة ومناصب الشغل ويغنينا بذلك عن البترول والغاز، بالنظر لما تزخر به بلادنا من معادن ومواد أولية أضحت مطلوبة بشكل واسع محليا ودوليا، دون إغفال الجهد المبذول في قطاع الفلاحة.

شكرا لكم على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة الآن للسيد سالم بن مبارك، فليتفضل مشكورا.

السيد سالم بن مبارك: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل الموقر،

معالي وزير المالية المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

السلام عليكم.

ها هو اليوم بين أيدينا نص قانون المالية لسنة 2023، والذي يعتمد أساسا على وضع الأهداف والبرامج وهي خطوة إيجابية ميزت وضع التصورات والتنبؤات التي رافقت نص قانون المالية لسنة 2023.

وقبل البداية، أود أن أعبر عن كامل سعادتنا وتشكراتنا لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي أعطى أوامر ومتابعة حثيثة عن وضع نص هذا القانون لكي يكون متكاملا، ولا يمس المواطن بضرائب جديدة تثقل كاهله، وإنما أبقى على التكافل الاجتماعي، بإرساء قواعد الدولة الاجتماعية بالجزائر الجديدة، وذلك من خلال استحداث منحة البطالة والزيادة في معاشات التقاعد والاعتناء بتحسين القدرة الشرائية للمواطن، لمجابهة زيادة وغلاء الأسعار ومحاربة الاحتكار والمضاربة وغيرها من التدابير التي ترمي إلى تحسين الوضع المعيشي للأفراد، وهو ما أكد عليه في عدة لقاءات في مجالس الوزراء.

لقد أسهم بناء الجزائر الجديدة بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، في إنجاح العديد من التظاهرات الدولية، كان أهمها إنجاح القمة العربية، يومي الفاتح والثاني نوفمبر 2022، والتي أقيمت بالجزائر وكذا إنجاح المصالحة بين شتى الفصائل الفلسطينية (لمّ الشمل)، لهو دليل كافي على بروز الجزائر الجديدة في المحافل الدولية.

إن من واجبنا تقييم الإنجازات ومقارنتها بالأهداف المسطرة، وعليه، نثمن ما جاء به نص قانون المالية لسنة 2023.

لكن نرى أنه لم يأت بالجديد، على صعيد توجيه الأنشطة التجارية والصناعية بجنوبنا الكبير، خاصة، حيث إن الجزائر الجديدة والتي ترسي قواعدها تتطلب تنمية شاملة ودعما تفضيليا لمناطق الجنوب، حتى تكون هناك أنشطة، مقارنة بمناطق الشمال، ولفك الخناق عن المدن الشمالية. إن هاته المناطق بالجنوب تحتاج إلى تنمية شاملة كاملة بكل متطلباتها، ولن يتأتى ذلك إلا بتحفيزات جبائية وضريبية لكل الأنشطة المقامة هناك، مثال: لا يمكن لتاجر في العاصمة، بمحاذاة المستورد وبائع الجملة والميناء والموزع ومن دون نقل ولامصاريف نقل، أن يتساوى مع آخر بالجنوب، مثل ولاية أدرار وكذلك ولاية برج باجي مختار أو تيمون، التي تبعد عن العاصمة بحوالي 2500 أو 2600 كلم، كيف يستطيع شخص، أن يشحن بضاعة من الميناء، قيمتها حوالي 40 أو 50 مليونا، ويتنقل بها إلى غاية برج باجي مختار؟! كيف يكون بمقدوره ذلك، سيدي الرئيس؟! كيف يكون بمقدوره البيع، سيدي الوزير، مثله مثل التاجر الموجود في وهران أو عنابة أو الجزائر؟! لا يمكنه! لابد بل يتحتم عليه أن يسرق ويضر بالمواطن البسيط الذي لم يجد حتى حق أكله في هاته الولايات!!

وإضافة إلى مصاريف النقل لوصول البضاعة، وعليه، سيكون هناك عناء وجهد كبيرين على هذا الأخير والذي يبقى عرضة للضغط الضريبي المرتفع، وهو ما يدعوه إلى: إما العزوف عن النشاط أو التهرب والغش الضريبي، لابد لنا من إجراء يشجع المستثمرين من الشمال للقدوم إلى الجنوب، ألا وهو إلغاء الضريبة، إذا أردنا للجنوب أن يتقدم فعليا لابد من وضع إجراء تهيئة، من شأنه أن يرغبهم في ذلك.

ولذلك ما نوصي به أن يجسد في الجزائر بحلتها الجديدة بالجنوب، هو تشجيع الأنشطة بجنوبنا الكبير وإعفاؤها من الضرائب.

ومن هذا المنبر، ندعو رئيس الجمهورية، السيد عبد

المجيد تبون، والسيد المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم، والسيد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، والطاقم الحكومي، أن يعطوا عناية للجنوب الكبير فيما يخص الضريبة.

كما نطلب عقد اجتماع للحكومة بولاية أدرار، لأنها أصبحت أما لتميمون والبرج، ما هو موجود بأدرار، يمكن أن يكون في باقي الولايات العشر وضمنها ولابد أن تؤخذ انشغالاتها بعين الاعتبار، مثل خنشلة وتيسمسيلت.

أخيرا، سيدي الرئيس، نناشد السيد وزير الصحة، لإنقاذ الصحة في ولاية أدرار، وأن يولي عناية للمواطن من تفشي الأمراض، وكل ما يهم أن يولي عناية للصحة لولاية أدرار، هذا انشغال خاص بوزير الصحة. وشكرا سيدي رئيس المجلس، المجاهد الكبير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سالم بن مبارك؛ الكلمة الآن للسيد عمر دويم، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر دويم: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

الزملاء أعضاء مجلس الأمة.

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن اليوم نناقش نص قانون المالية لسنة 2023، حيث لاحظنا أكبر ميزانية مالية منذ الاستقلال، ما يعادل أكثر من 98 مليار دولار ونحن نثمن ما جاء به نص قانون المالية 2023.

أهم شيء جاءت به الميزانية، لا ضرائب جديدة تثقل كاهل المواطن، ونثمن دعم القدرة الشرائية للمواطن وهو الأساس لضمان الأمن والاستقرار للبلاد، ونثمن كذلك رفع الأجور عن طريق مراجعة النقاط الاستدلالية، نثمن أيضا رفع منحة البطالة وتوسيع شبكة المستفيدين، ونثمن الزيادة في منح المتقاعدين.

نعم، من أجل إكمال إنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى، نعم لتخفيف العبء الضريبي عن المواطنين.

نثمن استيراد العتاد الفلاحي، أقل من سبع سنوات، لتشجيع الفلاحين وضمان الأمن الغذائي للمواطنين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

عندنا مشكل كبير جدا في ولاية الوادي، ألا وهو شبكة الصرف الصحي، لاحظنا مؤخرا انفلات المياه القذرة وأصبحت شوارع الولاية مملوءة عن آخرها، إذ لابد من حل استعجالي لحل المشكل.

كذلك، السيد وزير المالية، كنا ننتظر اعتمادا ماليا لإنجاز الطريق الوطني رقم 48، الرابط بين الطريق الوطني رقم 3 وولاية الوادي، إذ تفاجأنا بالشطر المتبقي من هذه الطريق لم يدرج في قانون المالية! لما يعرفه هذا الطريق من حركة مرورية كبيرة وحوادث مرور مميتة، مع العلم أنه أنجز شطر 35 كلم وبقي جزء كبير، إذ لابد من اعتماد مالي آخر.

وشكرا، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمر دويم؛ الكلمة الآن للسيد الغالي مومن، فليتفضل مشكورا.

السيد الغالي مومن: بسم الله الرحمن الرحيم، على الله نتوكل وبه نستعين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير المالية،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

السيدة الفاضلة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

تحية طيبة وبعد؛

من خلال مراجعتي لنص قانون المالية لسنة 2023، توقفت عند الكثير من النقاط التي وجب ذكرها، أهمها:

- الانتقال إلى ميزانية مبنية على الأهداف وهذا من الأهمية بمكان ومطابق للقانون رقم 18 - 15.
- إرتفاع قيمة هذه الميزانية بحوالي 98 مليارا، وهي الأكبر منذ الاستقلال.
- إرتفاع نسبة ميزانية التسيير بشكل كبير وملحوظ، تمثل في:

ـ زيادة الأجور.
ـ زيادة العلاوة للمتقاعدين.
ـ منحة البطالة، وهذا بقرار من السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وكذا ميزانية التجهيز التي شملت رفع التجميد عن الكثير من المشاريع وتسجيل مشاريع جديدة.
النقطة الموالية:
ـ توقع نسبة نمو تقدر بـ 4.1 ٪ حسب ما جاء به السيد وزير المالية.
ـ الاعتماد على سعر مرجعي للبترول ب 60 دولارا، بدل من 45 دولارا للعام الفارط.
ـ الحفاظ على القدرة الشرائية ودعمها، من خلال مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور.
ـ رفع منحة البطالة.
علاوة على تعزيز برنامج الاستثمار العام والخاص، وتعزيزه لضمان النمو الشامل.
بالمختصر المفيد، إن ما جاءت به الميزانية يحمل العمق الاجتماعي بامتياز ، هذا لا يختلف عليه اثنان.
الرفع من الميزانية يعطي حركية في التداول بالسوق، كذلك المواطن الجزائري يكون مطمئن البال، من خلال عدم الزيادات في الرسوم والضرائب التي تنعكس على الحياة اليومية، فمنذ 3 سنوات تقريبا البلد لم يشهد أي زيادات ـ أعني الضرائب ـ مقارنة بكثير من الدول وخاصة المتقدمة منها، التي أصبح العيش فيها بصعوبة كبيرة، نتيجة لتقلب أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.
سيدي الوزير،
هنا لدي بعض الملاحظات:
ـ المطالبة بتقديم الحصيلة للسنة الفارطة، أصبح ضرورة قصوى، على ألا يكون هناك تأخير، مما يؤثر على ضبط الميزانية الجديدة، هنا لدي سؤال، لعلّ المواطن الجزائري يجد فيه ضالته:
ـ ما هو الراتب الذي ترونه مناسبا لضمان حياة كريمة للعائلة الجزائرية؟
سيدي الوزير،
فيما يخص ميزانية التجهيز، أقترح النظر مستقبلا في تعديل هذه الكلمة، تعديل الميزانية على ما كانت عليه، ميزانية التسيير تبقى كما هي، يعني ميزانية التسيير تصرف سنويا، نسبةالاستهلاك في ميزانية التسيير تكون تقريبا 100 ٪، لكن نسبة الاستهلاك فيما يخص ميزانية التجهيز، هناك مشكلة كبيرة، سيدي الوزير، في بعض البلديات أو على مستوى الولايات هناك مشاريع مركزية، المشروع الواحد وخاصة بالنسبة للمشاريع الكبرى، دراسته تقتضي من 6 أشهر إلى سنة والمناقصة الخاصة به تبقى من 4 إلى 5 أشهر، كيف لنا أن نعالج ميزانية التجهيز في سنة؟!
نحن الآن في بعض الولايات نتكلم عن مشاريع مسجلة في سنوات 2014، 2016 و 2018، لذلك، أنا، سيدي الوزير، لا أنتقد هكذا وفقط، إنما سأقوم بدراسة عميقة جدا بالاستشارة مع أساتذة من الجامعات الجزائرية وسأعطيك نموذج ماأراه مناسبا، لأنه لا يعقل أن ميزانية التجهيز تضبط كل سنة، في رأيي الخاص والمتواضع، في المشاريع الصغرى، نعم لا أرى مانعا بالنسبة للمشاريع التي لا تفوق سنة، أما المشاريع الكبرى هذه فتقدر بنسبة الإنجاز.
فيما يخص ميزانية التجهيز:
سيدي الوزير،
تبسة تشهد نقائص كثيرة، مثل باقي ولايات الوطن، تعاني نقصا حادا في شبكة الطرقات وخاصة المزدوجة منها، على غرار الطريق الرابط بين بئر العاتر، تبسة ولعوينات، الونزة، مما أدى إلى ارتفاع حوادث المرور المميتة.
تبسة بها نقص حاد في الماء الشروب، خاصة دائرة الشريعة القديمة وكذلك بئر العاتر وتبسة.
هنا لدي نقطة جد مهمة: تبسة ولاية منجمية بامتياز، لكن لا تجني إلا الغبار القاتل والمضر بالصحة، مما استوجب التفكير في اقتطاع نسبة رسوم أو نسبة من الفائدة تكون لصالح البلدية التي يقع بها المنجم، بدل من المديريات الموجودة خارج تراب الولاية....
(شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا للسيد مومن الغالي؛ الكلمة الآن للسيد محمد بلعياشي، الذي سيكون آخر متدخل قبل أن نمر إلى مداخلات رؤساء المجموعات البرلمانية، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بلعياشي: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية الفاضل، ومن خلالكم جميع أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

إطارات الدولة،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد جاء نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023، من أجل تحقيق السياسة العامة للحكومة وترسيمها على أرض الواقع، استجابة للاحتياجات الضرورية للشعب ومعالجة مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات، على المنظور القريب للسنة المقبلة، إن شاء الله، وكلها خير وأمل وطموح، على أن تحدث تطورا حقيقيا وملموسا على جميع المستويات.

بعد اطلاعي وتعمقي في مضمون هذا نص، لاحظنا، كما لاحظ الجميع، أنه نص قانون مختلف عن قوانين المالية السابقة، لاعتباره قانون ميزانية أهداف، بالإضافة إلى كونه حافظ على الطابع الاجتماعي للدولة، وهو ما جاء عاكسا لالتزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمام المواطنين، حيث نثمن هذه المكاسب، لاسيما الزيادة في منحة البطالة، وأجور العمال والموظفين، الضعيفة، ومعاشات التقاعد ودعم الفلاحة والفلاحين وفتح الاستثمار، من أجل النهوض باقتصادنا نحو التقدم والازدهار، ووضع سياسة اقتصادية حكيمة وراشدة، قوية ومتماسكة.

وعليه ولما سبق، وجب علينا استغلال هذه الإمكانيات والموارد وتوجيهها نحو الأهداف الأساسية والأولويات الهامة والمهمة، التي تعود على الساكنة ومواطنينا بالازدهار والتطور، مع تفعيل جميع آليات الرقابة والمتابعة.

ولاية تلمسان بـ 53 بلدية، جد فقيرة، في معظمها، و20 دائرة، تنتظر بفارغ الصبر الاستفادة من مختلف البرامج والأهداف المسطرة، لاسيما ذات الأولوية، نذكر منها على سبيل المثال، لقلة الوقت، بالنسبة لوزارة المالية:

1ـ رفع التجميد عن حوالي 80 مشروعا مجمدا منذ 2014 في مختلف القطاعات الاستراتيجية، حيث نطلب من سيادتكم المحترمة، رفع التجميد الكلي عن هذه المشاريع وإغلاقها، لاسيما المتعلقة بالصحة والتربية والموارد المائية.

2ـ بخصوص إعداد ومنح الدفاتر العقارية، كل الشكر موجه إلى مصالحكم، معالي الوزير، على الجهود المبذولة والذهاب بالسرعة القصوى إلى الرقمنة في منح الدفاتر العقارية، وتطبيق تعليمة السيد الوزير الأول المحترم، في منح الدفاتر العقارية في مدة لا تتجاوز الشهر، والمتابعة الشخصية من طرفكم لولاية تلمسان لرفع المشقة والغبن عن المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والموثقين.

3ـ مصالح الجيش الوطني الشعبي، مصالح الجمارك الجزائرية ومصالح الأمن المختصة، قد وفقت إلى حد بعيد في القضاء نهائيا على ظاهرة التهريب في ولاية تلمسان، وهي مشكورة على الجهود، إلا أن النقطة الكيلومترية المعروفة بـ (35) تدعونا إلى إعادة النظر فيها وإيجاد حل النهائي لها أو تجميدها، حيث أصبحت تؤرق التجار والمواطنين على حد سواء.

4ـ الإفراج عن القانون الأساسي للجمارك، والإسراع في برامج إصلاح البنوك، حتى تتواكب والتطورات الراهنة.

بالنسبة لوزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، في هذا الباب أدعو السيد الوزير المحترم، إلى إيجاد الصيغة التنظيمية والقانونية التي تمكن من إعادة النظر في قانوني مستخدمي سيارات الإسعاف والنقل، للأمانة، أيضا أنقل إليكم انشغال أصحاب العقود المنتهية المعروفة باسم (pip) و (ADS)، وإيجاد حل نهائي لهم، بجعلهم أولوية في مختلف برامج التشغيل المباشر، من أجل الغلق النهائي لهذا الملف، تطبيقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية.

في مجال الاستثمار والصناعة:

إحياء مناجم العابد للزنك والرصاص، إحياء مناجم الرخام بن سكران وسيدي العبدلي، تفعيل مناجم الحديد بصبابنا ببلدية مرسى بن مهيدي.

سيدي الوزير المحترم،

في مجال الصحة:

الشكر موصول إلى السيد وزير القطاع على الإصلاحات المهمة وتجاوبه معنا في اهتمامات ساكنة ولاية تلمسان، لاسيما مرضى مركز مكافحة أمراض السرطان ببلدية شتوان، و 16 مركزا آخر عبر الوطن، على أمل ضرورة تسجيل إنجاز هياكل أخرى، أضحت مطلب الساكنة، وتدعيمها بالعنصر البشري المكون والأجهزة والوسائل

اللازمة، كسيارات الإسعاف، على سبيل المثال لا الحصر.

التسريع بفتح مصلحة الاستعجالات الطبية الجديدة التابعة للمستشفى الجامعي بتلمسان مقر، ومصلحة الاستعجالات بمغنية، تسجيل إنجاز مستشفى 120 سريرا ببلدية أولاد ميمون، تسجيل إنجاز مستشفى 60 سريرا ببلدية بن سكران.

مشاكل الصحة على مستوى العيادة متعددة الخدمات لبلدية الحناية، ملف العيادة بـ 800 سكن المتوقف، توفير جهاز سكانير وسيارات الإسعاف بمستشفى الغزوات، دعم مستشفى الرمشي بمصلحة لطب الأطفال، التسريع في وتيرة مستشفى مرسى بن مهيدي، دعم مستشفى العابد بالوسائل والإمكانيات الضرورية.

بالنسبة لقطاع التربية:

السيدات والسادة الأفاضل،

أختم مداخلتي بالحديث عن قطاع التعليم، الذي أضحى يتطلب إصلاحا جذريا بالعودة إلى المناهج الفعالة التي كانت تزرع القيم الوطنية في النشء وتعزز غرس الهوية الجزائرية لدى الأطفال والمتمدرسين، مما يحقق الأمن القومي والثقافي والإيديولوجي للأمة الجزائرية، كما أن جودة التعليم ستكوّن لنا إطارات مستقبلية قادرة على رفع التحدي ومواجهة الأخطار والتحديات، كما قال العلامة الجزائري مالك بن نبي، رحمه الله: "شعب يتعلم، شعب لا يجوع ولا يستعبد".

وأخيرا، أوجه شكري للسيد رئيس الجمهورية، ومؤسسة الجيش الوطني الشعبي، ولأعضاء الحكومة، على الجهد الكبير الذي يقودونه في عملية الإصلاح الشامل، والمتربصين بالأمن الوطني ووحدته، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

. . **(تصفيق)**. .

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بلعياشي؛ الكلمة الآن للسيد لزرق بطاهر، رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار، فليتفضل مشكورا.

السيد لزرق بطاهر (رئيس المجموعة البرلمانية لكتلة الأحرار): شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء أجمعين.

السيد صالح ڤوجيل، الأب المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيد وزير المالية المحترم،

السادة الوزراء، كل باسمه ووسمه وجميل صفاته،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة إطارات الدولة المحترمون،

السيدات والسادة أسرة الإعلام المحترمون،

السادة الحضور المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على رسوله الكريم، لله الحمد وللوطن المجد ولشهدائنا البقاء على العهد.

إن أحسن ما استهل به هذه المداخلة الكريمة وهي اقتباس قول شاعر الثورة، مفدي زكريا:

جزائر يا مطلع المعجزات
ويا حجة الله في الكائنات
ويا بسمة الرب في أرضه
ويا وجهه الضاحك القسمات

(انتهى الاقتباس)

تتزامن مداخلتي هذه، أصالة عن نفسي ونيابة عن كتلة الأحرار في مجلس الأمة، مع شهر نوفمبر وما أدراك ما شهر نوفمبر المجيد والمبارك، لما يحمله من ذاكرة ومرجعية لأسلافنا وكرمز لوحدتنا، هذا الشهر الذي يجمعنا مهما كانت أوجه اختلافنا في الرأي والرؤى وهو مصدر فخر واعتزاز، وسيبقى هذا الشهر شعلة لاتنطفئ، شهر بمثابة نبراس ينير دربنا، وهو شهر كل التحديات، ها هو يحتفل الشعب الجزائري بالذكرى 68 لاندلاع ثورة التحرير الوطني. وبهذه المناسبة، اسمحوا لي، أصالة عن نفسي ونيابة عن كل أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار، أن أتقدم بأعز وأطيب التمنيات والتهاني إلى كل الأمة الجزائرية برمتها رئيسا وجيشا وحكومة وشعبا وأترحم على شهدائنا الأبرار رحمهم الله، يقول الله عز وجل، بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

"ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون" صدق الله العظيم.

وقوله تعالى:

"من المؤمنين رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا"

صدق الله العظيم.

وأطال الله في أعمار مجاهدينا الأخيار، هذه الذكرى غرست فينا مبادئ وأخلاق وإرادة أسلافنا ودفعتنا إلى الأمام من أجل بناء جزائر جديدة، استلهمت من ماضيها مبادئ مليئة بالمثابرة، كدولة ثابتة ومستقرة وسيدة باقتصادها الواعد وبجبهتها الداخلية القوية والمحصنة والموحدة والمجندة لتحقيق الريادة في كل المجالات.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي وزير المالية المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إن الجزائر الجديدة كرست في نص قانون المالية الحالي مرجعية تاريخية مبنية على مبادئ ثورتنا المجيدة، أي بيان أول نوفمبر، بأسس مسطرة بعيدة الرؤى برموز نوفمبرية لا يمكن الانحراف عنها أي "نوفمبر هو ظفر الأمة ومناط فخر الشعب وعزته"، وبهذه الركيزة بدأ مسار بناء الجزائر ا لجديدة بخطى مستقبلية وبمحطات مرتبة وهادفة، بدأت باستفتاء دستور نوفمبر 2020، واستهل حملته الانتخابية بشعار "نوفمبر 1954 للتحرير، نوفمبر 2020 للتغيير".

وهذا كان أول وثيقة نوفمبرية استهل بها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خريطة طريق لتحقيق الوعود الـ 54، التي ما اقترب تاريخ استكمالها وكانت أول محطة نوفمبرية سمحت بالدخول إلى عهد سياسي جديد، متمثل في تحقيق الممارسة السياسية بكل ديمقراطية وبعيدا عن المال الفاسد واسترجاع ثقة المواطن في الإدارة وبناء أسس ثابتة في استكمال مؤسسات الدولة وانتخاب مجالس محلية بعيدة عن شراء الذمم ومن أجل شفافية أكثر دقة، وهذا بسلسلة من الإصلاحات الشاملة التي جاءت في الوثيقة النوفمبرية، من أجل المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، وهذا ما نادى به بيان أول نوفمبر وما أراده أسلافنا في بناء دولة ديمقراطية، اجتماعية، مبنية على أسس العدل والمساواة بين جميع أفرادها.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي وزير المالية المحترم،

وهنا نحن اليوم نشاهد في الفاتح من نوفمبر 2022، الجزائر الجديدة أصبحت قبلة للدول العربية ومهدا لتحرير العرب من الاستبداد والتبعية الغربية في قراراتها السياسية، وهذا باحتضانها القمة العربية، بلم شتات كل الدول العربية، من جهة، ولم شتات وانقسام واختلاف الفصائل الفلسطينية، وتحقيق ما يسمى "بإعلان الجزائر" والمطالبة بمقعد دائم لفلسطين في الأمم المتحدة وهذا ما يثبت بأن الجزائر بقيت ولا تزال على العهد كقبلة للثوار، من أجل مساندة القضايا العادلة، وتسعى من أجل استقلال دولة فلسطين في حدود 67 عاصمتها القدس الشريف، من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الجزائر بمواقفها الثابتة وتقدمها بطريقة استراتيجية حكيمة بتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، فإن هناك عروضا من دول شقيقة وصديقة بدعوى الانضمام إلى عدة منظمات دولية وهذا لمكانة الجزائر الاستراتيجية والطاقوية والاقتصادية منها منظمة "البريكس".

السيد الرئيس المحترم،

سيدي وزير المالية المحترم،

إن السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وبخطى ممنهجة ومستقبلية يسعى إلى القضاء على كل الممارسات والمخلفات التي أخذت الجزائر إلى ظلام مجهول بتحقيق الوعود الـ 54، من أجل استرجاع كرامة المواطن الجزائري وتحقيق أمنه الغذائي وترتيب البيت وفرض منطق الصرامة والاستثمار في الجانب البشري لبناء جزائر جديدة وعصرية، قادرة على حفظ أمن الوطن ووحدة شعبه وترابه وسيادة قراره وصون كرامته وهذا للتقدم نحو الأفضل، لأنه لا اقتصاد ولاتنمية ولا عزة في ظل اللاأمن.

ومن هنا نشيد، نحن ككتلة للأحرار، بالدور المحوري والرئيسي، الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، وكل الأسلاك الأمنية الأخرى، على التضحيات الباسلة، كحماة الوطن والمرابطين على حدود هذا الوطن، من كل الأخطار الداهمة، في ظل التحديات والتغيرات الجيوسياسية الواقعة في المنطقة.

ومن هذا المنبر، سيدي الرئيس، فإن هذا هو موقف كتلة الأحرار بمجلس الأمة على كل الخطوات السياسية محطة تلو الأخرى، التي سعى إلى تحقيقها السيد رئيس

الجمهورية، عبد المجيد تبون، من أجل الاعتماد على المرجعية التاريخية النوفمبرية في تشييد جزائر أفضل، كما حلم بها الشهداء وسعى إلى تحقيقها المجاهدون الأخيار.

ومن جهة أخرى، أهنئ كل أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار على مداخلاتهم القيّمة التي تصب في مسعى بناء دولة عصرية ديمقراطية بنظرة مستقبلية، هذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن مساعي رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في الإصلاحات السياسية بلغت المغزى المرجو منها وهو تحقيق مجالس حرة مستقلة برؤى مستقبلية واعدة.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي وزير المالية المحترم،

أصالة عن نفسي ونيابة عن المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الأمة، نقدم تشكراتنا الخالصة للسيد رئيس مجلس الأمة، الأب المجاهد صالح ڤوجيل، على توفير المناخ الحسن للجان والكتل وأعضاء مجلس الأمة للقيام بمهامهم على أحسن وجه؛ ولا يفوتني أن نشكر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية برئيسها وأعضائها على المجهودات المبذولة في دراسة ومناقشة نص هذا القانون وإعطاؤه الوقت اللازم لتحقيق غايته النبيلة من ذلك.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي وزير المالية المحترم،

لقد جاء في نص قانون المالية والميزانية لسنة 2023، المقدم أمامنا للنقاش، في ظل هيكل جديد لدراسة ميزانية الدولة، وفقا للقانون العضوي رقم 18 ـ 15 المؤرخ في 22 ذو الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية.

وبموجب هذا القانون العضوي، أصبحت قوانين المالية والميزانيات تحضر وفقا لأطر منظمة ومدروسة وتكريسها في ظل موازنة النفقات، كما هو في ظل القوانين المالية السابقة، حيث توجه إلى تحقيق النتائج وفقا لأهداف محدودة وهذا ما يثمن هذا الإنجاز القيم من طرف الحكومة، كما نثمن المجهودات الجبارة لإطارات الوزارات ومسؤولي المؤسسات لما بذلوه تأثيرا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وهنا نجد أن نص هذا القانون أتى برؤى مختلفة لتحقيق أهداف محددة، بناء على خطط حالية ومتوسطة، كما جاء في نص القانون 2023، وتقديرات للسنتين 2024 ـ 2025، وهذا لتحقيق أهداف واضحة مرجوة من أجل بناء دولة عصرية مستقبلية في ظل التحولات والرهانات والأهداف المرجوة منها.

إن هذه الخطة الجديدة لتحضير مشروع قانون المالية على المدى المتوسط أقصاه 3 سنوات، تعتبر منهجية غير مسبوقة في بلادنا المتضمنة آليات لتحضير الميزانية، وأن مشروع قانون المالية لهذه السنة قد تم تقديمه في الآجال القانونية وبأهداف مرجوة منه، بحصص وبتقييد الاعتمادات وفقا للمادة 75 من القانون العضوي للمالية.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي وزير المالية المحترم،

بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعصف بالعالم، وكذا الحرب الأوكرانية الروسية وانعكاساتها على الجزائر، والتوترات الاقتصادية والمالية الحادة بسبب جائحة كورونا، التي كان لها أثر سلبي على ارتفاع الأسعار في العالم للمنتجات الغذائية، وكذا سلاسل الإمدادات، واصلت الجزائر تقدمها في إنعاش اقتصادي متنوع بتنويع المنتجات وتطوير الاقتصاد بعيدا عن الريع البترولي، وتعزيز عائدات المحروقات ورفع الصادرات خارج المحروقات، مما أدى بالدولة إلى تحضير نص قانون المالية لسنة 2023 في أريحية مالية، مقارنة بالسنوات المالية السابقة وهذا من أجل موازنة مالية للدولة.

وبعد تفحصنا نص هذا القانون، وجدناه يتماشى وتحقيق الأهداف المرجوة التي تمت المصادقة عليها في بيان السياسة العامة للحكومة، المقدم لنا، وفي هذا الإطار، حمل هذا النص في طياته كل توجيهات وتعليمات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون والتي تنص على:

ـ تسهيل وتشجيع الاستثمار الخالق للثروة.

ـ تحقيق ورفع قيمة الصادرات بعيدا عن المحروقات.

ـ خلق فرص العمل واستمرار عجلة النمو.

ـ تعزيز المكاسب الاجتماعية للمواطن، للحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، وترشيد النفقات العمومية وحماية القدرة الشرائية للمواطن.

وكل هذا يجعل من كتلة الأحرار تثمن وبقوة كل ما جاء في التدابير الجديدة التي جاء بها نص قانون المالية لسنة 2023، والتي تتماشى وتنفيذ الالتزامات الـ 54 الخاصة بالسيد رئيس الجمهورية.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي وزير المالية المحترم،

ومما تم قوله سابقا، فإن نص قانون المالية هذا ولما تضمنه في شقه الاقتصادي وتماشيا وسنة الإقلاع الاقتصادي ووفقا لما جاء به من أجل تعزيز إجراءات استقطاب المستثمر الأجنبي، فإن أهمها:

- تخفيف إلزامية إعادة الاستثمار من المبالغ الموافقة للإعفاءات والتخفيضات، وهذا بعنوان الضريبة على أرباح الشركات، والرسوم على النشاط المهني الممنوح في إطار الشركات الناشئة.

- إعفاء تعاونيات الصيد البحري وتربية المائيات من الضريبة على أرباح الشركات.

- إعادة تصنيف الأشخاص الطبيعيين الذين يحققون رقم أعمال لا يتجاوز 5 ملايين دينار، وذلك بالنسبة للقانون الأساسي للمقاول الذاتي، وإخضاعهم للضريبة الجزافية الموحدة.

- زيادة الضريبة على عملية الاستيراد للأجهزة الإلكترونية للتبغ وكذا بيع وتوزيع التبغ، من جهة، ومن جهة أخرى، على مبالغ الغرامات لبعض المخالفات المنوه بها لبعض الأنشطة.

وكما يجدر التنويه إلى بعض الإجراءات التي جاء بها نص هذا القانون، فيما يخص مكافحة التهرب الجبائي ومحاربة الغش، المتمثلة في توسيع الرقابة الجبائية على الثروات للأشخاص الطبيعيين، المقيمين وغير المقيمين في الجزائر، مع تمديد فترة التقادم الرباعي في حالة القوة القاهرة التي تعرقل الرقابة الجبائية، فضلا عن تحيين مبالغ الغرامات المطبقة على جميع المخالفات القانونية والتنظيمية. كما جاء في نص هذا القانون إدراج تدابير من طرف السيد رئيس الجمهورية، من أجل تشجيع الاستثمار، لاسيما في ميدان الفلاحة، وهذا لفرض ترخيص على جمركة الخطوط والوسائل المستعملة والمعدات والآلات والأدوات الفلاحية التي يقل عمرها عن 5 سنوات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نحن، في كتلة الأحرار، نثمن القرارات الشجاعة التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية، التي كانت من المطالب المتكررة للمواطن الجزائري والمتمثلة في استيراد السيارات النفعية والسياحية التي يقل عمرها عن 3 سنوات، فإننا نبارك هذا القرار الذي حتما سوف يساعد على خفض سعر السيارات وتعزيز الحظيرة الوطنية.

من هنا، فإن ما جاء به نص قانون المالية لسنة 2023، الذي انتقل من ميزانية النفقات إلى ميزانية الأهداف، هو دليل على حسن التسيير والمحافظة على المال العام وتحقيق الأهداف المرجوة منها، بعد الدراسة الدقيقة والممنهجة، ذات النظرة المستقبلية الواعدة، دون تبذير أو الصرف العشوائي للمال العام،كما كان في الأعوام السابقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

إن الارتفاع في الميزانية، بخصوص النفقات لسنة 2023، عوض السنوات السابقة هو خير دليل على حرص الحكومة، وبتوجيه من السيد رئيس الجمهورية، على المحافظة على كرامة المواطن والقدرة الشرائية وتأمين الأمن الغذائي له، من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم التنمية المستدامة للمناطق المحرومة وكذا مناطق الظل والربط بين كل مناطق الوطن بجميع الشبكات من طرقات وغاز وماء وهذا حرصا على التنمية والوعود المقدمة من طرف السيد الرئيس.

إن هذا الارتفاع في ميزانية النفقات وخاصة نفقة التسيير لسنة 2023، بنسبة 26.9 ٪، جاء ناتجا عن تغطية تعديل الشبكة للنقطة الاستدلالية للرواتب وزيادة في الاعتمادات لتغطية تأمين منحة البطالة وهذا ما جاء في توجيهات السيد رئيس الجمهورية، في آخر اجتماع للمجلس الوزاري، وكذا إعانات التسيير لصالح المؤسسات الاستشفائية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، العلمي، التكنولوجي، تغطية رفع منحة التقاعد ومساعدة صندوق الضمان الاجتماعي ومساعدة وإعانة ودعم ميزانية صندوق التضامن للجماعات المحلية.

إن اقتراح دعم اعتمادات احتياطية قدرت بـ 1376 مليار دج في سنة 2023، تسمح بتغطية النفقات غير المتوقعة، فيما يتعلق بتعديل النقاط الاستدلالية ورفع منحة البطالة ومنحة التقاعد وإصلاح الدعم والإدماج للشباب المتعاقدين.

إعادة تقييم المشاريع الجارية وإعادة بعثها وهذا خاص بميزانية التجهيز والزيادة التي قدرت بـ 2.7 ٪ وهذا من أجل إتمام المشاريع قيد الإنجاز ورفع اليد عن المشاريع المجمدة وتسليم المشاريع المبرمجة لسنة 2023.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي وزير المالية المحترم،

وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي يعيشها العالم، من غلاء المعيشة والمتغيرات القارية والإقليمية الصعبة، فإنه يجب على الجزائر التفكير في ظل اتباع حوكمة مالية ممنهجة ومستقبلية وانتهاج سياسات حكيمة في ظل تحقيق الأهداف وبعيدا عن النفقات العشوائية للمال العام، مع ترشيد النفقات، فإننا نحن في كتلة الأحرار، نوصي بما يلي:

ـ عصرنة ورقمنة قطاع السياحة بما هو موجود على الساحة الوطنية.

ـ تكثيف الرقابة على الأسعار من أجل القضاء على المضاربة.

ـ التكثيف من توزيع السكن الريفي من أجل منع النزوح الريفي إلى المدن والمحافظة على الساكنة الريفية، مع رفع الإعانات المالية حسب طبيعة المنطقة.

ـ مرافقة الفلاحين وذلك بإشراك الجامعات والمراكز العلمية، لتطوير الإنتاج الفلاحي وعصرنته ومراكز متابعة السقي والمحافظة على الثروة المائية.

ـ إشراك المعهد الوطني للبحث العلمي في تحضير السياسة المالية والاقتصادية للبلاد وفقا لأهداف علمية ودقيقة.

ـ إعطاء أهمية لقطاعي التربية والصحة، وذلك بإدخال الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة؛ وهذا من أجل قطاع تربوي وصحي عصري ومتقدم وهذا ما يحافظ على الطابع الاجتماعي للدولة.

وفي الأخير، نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الأمة، ولكل ما سبق ذكره، نثمن ما جاء به نص قانون المالية لسنة 2023، على المدى القصير وكذا تقديرات سنتي 2024 ـ 2025 على المدى المتوسط، وهذا في ظل الرهانات الصعبة التي يمر بها العالم، ونحن نثمن كذلك كل الجهود المبذولة من طرف السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في بناء جزائر جديدة قوية باقتصادها، وآمنة بجيشها، ومثابرة بمؤسساتها، وثابتة المواقف بدبلوماسيتها، ومتطورة بجامعاتها، وصامدة بمرجعيتها النوفمبرية، وحافلة بقيادتها الرشيدة.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، نفنى وتحيا الجزائر، ونشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزرق بطاهر، رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار؛ الكلمة الآن للسيد عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، فليتفضل مشكورا.

السيد عفيف سنوسة (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تشهد الجزائر سلسلة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، بفضل الخيارات الاستراتيجية الكبرى للدولة الجزائرية وتوفر الإرادة السياسية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي استطاع منذ مطلع 2020 إطلاق برنامج شامل لإحداث التغيير المنشود وتحقيق التنمية المستدامة وتوحيد القوى السياسية والمجتمعية الحية حول مشروعه الطموح.

وقد بينت الوقائع أن عودة الجزائر إلى الواجهة الدولية للعب الأدوار الريادية، قد أضحى واقعا ملموسا وحقيقة ماثلة للعيان، بعدما فرضت بلادنا منطق الندية في التعامل مع الدول والحكومات، وعلى مستوى التعاون الاقتصادي مع مختلف الأطراف وتنويع الشركاء في إطار الشراكات المربحة والخلاقة للثروة.

ولم تنقض السنوات الثلاث الأولى لعهدة رئيس الجمهورية، حتى تحولت بلادنا إلى محج للقادة والزعماء العرب والأفارقة والغربيين، وقد حققت نجاحا دبلوماسيا باهرا، في سبيل مسعى لم الشمل العربي والتعبير بصدق عن انشغالات الشعوب العربية وآمالها، وفق مقاربة واقعية وقابلة للتنفيذ تضمنها "إعلان الجزائر" الذي شدد على

محورية القضية الفلسطنية وإصلاح الجامعة العربية، لبلوغ أهداف الأمن العربي الشامل بكل أبعاده.

وإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، نثني على هذه الخيارات الاستراتيجية للدولة وفق التوجيهات الجديدة والرؤية الاستشرافية للسيد رئيس الجمهورية، كما نحيي الجيش الوطني الشعبي، وكافة مؤسسات الجمهورية على المجهودات الجبارة في سبيل حماية الوطن من كل المخاطر والتهديدات، من أجل تثبيت دعائم الاستقرار السياسي، الذي ننعم به، بفضل الله تعالى، أولا، وبفضل شرفاء الوطن والمخلصين، استقرار تعزز باستكمال بناء الصرح المؤسساتي، وها نحن نشهد مرور عام على الانتخابات المحلية، وبعد أيام سنطوي عاما على انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة.

السيد الرئيس،

ينزل إلينا نص قانون المالية الجديد لسنة 2023، في ظروف سياسية واقتصادية ودولية خاصة، إثر صدور النصوص القانونية في القطاع الاقتصادي وهي:

- قانون الاستثمار.
- القانون المحدد للمناطق الحرة.
- قانون المقاول الذاتي.
- القانون المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة.
- القانون المتعلق بالوظيفة العمومية.

وهي قوانين مهمة لارتباطها بقطاع الاستثمار والعمل، وبالتالي، بيوميات المواطن واهتماماته وانشغاله بالأمن الغذائي، الذي يشكل أولوية الأولويات للأمم المنشغلة باستقلالية قرارها الاقتصادي لتعزيز سيادتها واستقلالها الوطني.

كما يأتي ذلك في سياق تصور شامل وأكثر واقعية وموضوعية، تم اعتماده بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2022، المستند على السعر المرجعي لبرميل النفط 60 دولارا بدلا من 45 دولارا.

السيد الرئيس،

إنه بالنظر إلى أهمية القانون وطبيعته، فإن مسؤوليتي السياسية تفرض عليّ - في هذه السانحة - التركيز على القضايا الوطنية ذات الاهتمام الواسع، تاركا بذلك التفاصيل المحلية إلى العمل النيابي وفق الآليات المعروفة.

وإنني أنتهز الفرصة لأتقدم بتشكراتي باسم حزبي "التجمع الوطني الديمقراطي" إلى الوزير الأول، الذي أرسل إلى ولاة الجمهورية يأمرهم فيها بتخصيص جلسات للإنصات إلى ممثلي الشعب في البرلمان بغرفتيه، بغرض حلحلة عدة ملفات وقضايا حتى لا ترهق الحكومة بالانشغال بها، إذ لها من مسؤولية الاهتمام والتخطيط والعمل التنفيذي ما يجعلها تخصص كامل جهدها لمواجهة التحديات الكبرى على المستوى الداخلي والخارجي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أثناء مناقشتنا بيان السياسة العامة للحكومة شهر أكتوبر الماضي، سألت مجموعتنا البرلمانية، وفي حضوركم، الحكومة عن الإجراءات المتخذة لمواجهة الفيضانات ونكبات الاختناق بالغاز وما يسمى بالقاتل الصامت، وخاصة في ظل العجز المسجل بعدد من البلديات، التي تفتقد للمعدات والإمكانيات اللازمة لتهيئة الإقليم.

وطالبنا حينها الحكومة بتحيين وتفعيل أجهزة اليقظة والإنذار بالشكل اللازم.

وفي هذا الإطار، فإن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، يحيي وزير الداخلية على تفاعله مع مطلبنا المذكور أعلاه، وإطلاقه حملة واسعة بمشاركة عدة قطاعات وزارية وولاة الجمهورية، للتحسيس بمخاطر استخدام الغاز والاختناقات ورفع منسوب الوعي الجماعي بقواعد السلامة ومجابهة التأثيرات الخطيرة على صحة المواطنين وممتلكاتهم الخاصة والعامة.

وبذلك، يثبت السيد وزير الداخلية أنه جدير بالثقة الرئاسية وأنه رجل ميدان يصغي للطبقة السياسية ويتجاوب معها، وندعو بقية الوزراء إلى أن يقتدوا بهذا السلوك السياسي والحكومي المسؤول.

ومرة أخرى، نسجل بكل أسف، بطئا في تنفيذ القرارات والتعليمات، إضافة إلى مشكل اتصال مؤسساتي، تحولت إلى فراغ مثير على مستوى بعض الدوائر الحكومية والهيئات العمومية، فراغ يغذي الإشاعات ويثير الاستياء ويزرع أجواء من الريبة والارتباك وغياب الثقة والغموض حول المستقبل.

وعلى الحكومة أن تحل معضلة الاتصال المؤسساتي، بما تملكه من وسائل وإمكانيات، لمواكبة التحولات الرقمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، المتسارعة في الجزائر

والعالم.

السيد الرئيس،

إن نص القانون الذي بين أيدينا اليوم، يستند على تعديل القانون الإطار لقوانين المالية، كنمط جديد من الحوكمة المالية التي ترتكز على ميزانية ثلاثية السنوات، قائمة على الأهداف والبرامج ورؤية واضحة المعالم للأريحية المالية النسبية.

وعليه، فإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي:

- نثمن خلو نص القانون من أي رسوم وضرائب جديدة، بما يراعي الحفاظ على البعد الاجتماعي للدولة وحماية القدرة الشرائية.

- نشيد بالقرارات الشجاعة لرئيس الجمهورية في الزيادة بشبكة الأجور ومنح العاطلين عن العمل وتحيين منح التقاعد، ونطالب بالمزيد من الإجراءات لخلق مناصب شغل دائمة وحماية الفئات الهشة في مواجهة أساليب الاحتكار والمضاربة والتهاب الأسعار.

- ننوه برفع التجميد عن المشاريع الإنمائية ونطالب بمنح الأولوية للمشاريع المتعثرة ولاسيما في القطاعات الحيوية وذات العلاقة بالبنية التحتية.

- نثني على تضمن النص الذي بين أيدينا، لتدابير جديدة، غايتها تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتشجيع الفلاحين على استيراد الجرارات ووسائل ومعدات الإنتاج الزراعي، مع مطالبتنا بإعفائهم من الرسوم الجمركية.

وعليه، فإن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، تحث الحكومة على اتخاذ مزيد من الإجراءات، من أجل استقلالية القرار الاقتصادي للدولة الجزائرية.

وعليها أيضا، القيام بما يلزم لتشجيع الاستثمارات وعصرنة قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، والموارد الصيدية والصناعات التحويلية، وتطوير خدمات السياحة، والطاقات المتجددة، من أجل ترقية الصادرات، وتقليص فاتورة الاستيراد.

وفي هذا السياق، تأسف مجموعتنا البرلمانية لعدم وجود مخصصات مالية كافية لتطوير قطاع الري والمياه ونطالب بوضع استراتيجية وطنية شاملة لتنمية الموارد المائية، لمواجهة عجز الدولة المسجل في هذا القطاع، بسبب فشل السياسات المائية السابقة.

ونلفت الانتباه إلى ضآلة ميزانية الاستثمار المرصودة لقطاع الأشغال العمومية والري والمنشآت الكبرى، مقارنة بالمشاريع العديدة المهيكلة وذات الأولوية التي تنتظر الإنجاز والتجسيد.

السيد الرئيس،

وباعتماد الحكومة أضخم ميزانية منذ الاستقلال، فإننا ندعو إلى ضرورة اتباع أنجع أساليب الشفافية في التسيير وإجراءات حذرة في مجال الإنفاق العمومي واستغلال الوفرة المالية لخلق اقتصاد منتج وتنافسي.

ورغم التدابير الجديدة، فإن التوجس يظل قائما، من استمرار هاجس عجز الميزانية الذي بلغ حوالي 5900 مليار دينار، في غياب استراتيجية تحدد بدقة مصادر تمويل هذا العجز، إضافة إلى غياب رؤية حكومية واضحة لرقمنة التحصيل الضريبي، من خلال التحول إلى النظم الإلكترونية التي تؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة كفاءة الأداء ومحاربة التهرب الضريبي، وحل معضلة السوق الموازية التي مازالت ترهق تقدم الاقتصاد الوطني؛ ما المانع إذن، السيد وزير المالية، من استيراد تجارب ناجحة في هذا المجال؟!

كما أننا نأسف أيضا، لعدم تضمن أحكام نص قانون المالية الجديد، لأي ترجمة للإصلاحات الخاصة بالجباية المحلية، والمدرجة في مشروع قانون البلدية.

السادة ممثلو الحكومة،

إنكم تعلمون أن المسؤولية السياسية والانتخابية الملقاة على عاتقنا تقتضي منا الإشارة إلى نقاط القوة ومواطن الضعف لاستدراك النقائص المسجلة، تجنبا لأية تصويبات محتملة أثناء تطبيق القانون حين يصبح ساري المفعول، فإن المرجو منكم هو الأخذ بمقترحاتنا وملاحظاتنا مأخذ الجد والاهتمام.

وباسم أعضاء المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، ندعوكم أن تبذلوا قصارى الجهود، لأجل تنظيم مشرف لبطولة كأس أمم إفريقيا للمحليين، والتي لم يعد يفصلنا عنها سوى أسابيع، إذ إن الإمكانيات التي سخرتها الدولة قادرة على تنظيم أكبر التظاهرات الرياضية، حين يكون التسيير رشيدا والهدف واضحا والأمر مسنود إلى أهله في الميدان، لأن الرياضة ليست مجرد لعبة، بل

هي قصص نجاح وتحديات بأبعاد حضارية وسياسية، مثلما نشاهده في بطولة كأس العالم 2022، المنظمة بمقاييس عالمية واحترافية بدولة قطر الشقيقة.

تلكم هي، القناعات والمقترحات، التي وددنا عرضها عليكم، في كنف الشفافية والديمقراطية، وفي إطار الضوابط القانونية الناظمة للعلاقة الوظيفية بين البرلمان والحكومة.

وشكرا لكم على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.. (تصفيق)...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، الكلمة الآن للسيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، فليتفضل مشكورا.

السيد ساعد عروس (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية،

السيدة والسادة الوزراء، كل واحد باسمه ومقامه،

أساتذتي أعضاء مجلس الأمة، من كل الأطياف والعائلات السياسية،

رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية،

أسرة الإعلام المرئية، المسموعة والمكتوبة،

مرافقو القطاعات الوزارية، وإطارات وموظفو مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

إن نص قانون المالية لهذا العام يدعو إلى مزيد من الفخر ويحفز على الكثير من التفاؤل والسعي، ويزيد الثقة التي تتوطد أكثر كل يوم بين الشعب وقيادته الرشيدة، تجمعهما النية الصادقة والعزم والإصرار على استكمال بناء الجزائر الجديدة، كما وعد بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وأرسى دعائمها قولا وعملا وفعلا.

فالجزائر، الحقيقة، التي تكتمل صورتها بعد كل مرحلة وهي الآن تتراءى لنا أجمل وأوضح، بعد حزمة الإصلاحات السياسية والاقتصادية العميقة التي أعقبت التعديل الدستوري وتجديد المؤسسات، فكانت 2022، بحق سنة الإصلاحات الهيكلية لإعادة بناء الدولة الجزائرية، كما صرح بذلك السيد رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

إن نص قانون المالية الذي نناقشه اليوم، ليس مجرد تنظيم تشريعي يرتب ميزانية الدولة حسب القطاعات، بل أكثر من هذا، إنه أصدق معيار لقياس مدى الانسجام والتوازن الذي حققته الدولة، بين مقدرات البلاد ومخططات النمو واحتياجات المواطن، وبين الظرف الاقتصادي العالمي والتحولات الدولية الكبرى التي زعزعت الأمان المالي لكثير من الدول، لاسيما بعد مرحلة صحية حرجة فرضها انتشار كوفيد 2019 المستجد، مع ركود اقتصادي خطير وتقلبات مقلقة لسوق النفط والعملات، جراء التوترات السياسية والأمنية العالمية والاقتصادية.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

إن بعض الشعوب تنتفض ضد رفع الأسعار والضرائب التي تثقل كاهل مواطنيها، لكن تواصل قيادتنا الحكيمة بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية جهودها الكبيرة، للحفاظ على المكتسبات الاجتماعية والطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، وذلك من خلال حزمة إصلاحات اقتصادية عميقة، نلمس ثمارها في كل المجالات إذ امتنعت عن إدراج ضرائب جديدة، رغم أن هذا الإجراء هو أسهل طريق تبنته الكثير من الدول من أجل استدراك تراجع رصيدها المالي وتقليص عجز موازناتها، فالدولة الجزائرية نأت بنفسها عن إرهاق جيب المواطن بالتزامات جديدة، على العكس تماما، أبقت، رغم الانكماش الاقتصادي العالمي المرعب على الدعم الاجتماعي للقطاعات والمواد الاستراتيجية، من أجل حماية القدرة الشرائية وتحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين وهو ما يعتبره رئيس الجمهورية من أولويات السياسة التنموية الوطنية، وأكبر دليل هو أمامنا اليوم، فقد تضمن نص قانون المالية لسنة 2023، تعبئة موارد مالية كبيرة هي الأضخم في تاريخ البلاد، من أجل تجسيد تدابير اقتصادية واجتماعية، هدفها تهيئة الأرضية المناسبة لإعطاء انطلاقة اقتصادية حقيقية

في البلاد، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة الماسة لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، عبر خلوها من أي ضرائب جديدة على المواد الاستهلاكية أو الطاقوية.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

إنه لمن الإجحاف أن ينكر الجاحدون مساعي وإنجازات الدولة، تجاه مصلحة المواطن في ظرف اقتصادي عالمي جد حساس وجهودها الجبارة من أجل حماية قوت الجزائريين من الاستغلال والتلاعب، وذلك من خلال القضاء على كافة أشكال المضاربة والعمل على استقرار وفرة المخزون الاستراتيجي للمواد واسعة الاستهلاك، بالإضافة إلى التدابير التي أمر بها رئيس الجمهورية، بخصوص رفع الأجور ومنحة التقاعد لتستفيد فئتا الموظفين والمتقاعدين من زيادة توفر مزيدا من الأمان المالي والوظيفي وتسهم في ترقية الحياة الكريمة التي تنشدها الدولة لكافة مواطنيها؛ وفي هذا الإطار، نشيد بالعناية الفائقة التي توليها الدولة للشباب الذي لم يلتحق بعد بميدان العمل، عن طريق إقرار منحة البطالة، وننوه بالتزام الحكومة بتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية، برفعها وتوسيع دائرة مستحقيها لتشمل فئات أخرى بعد رفعها وفقا للتوازنات المالية، في إطار برنامج وطني تضامني وتحفيزي لمرافقة طالبي العمل، الطابع الاجتماعي للدولة خط أحمر في الجزائر الجديدة، لمسنا ذلك خصوصا خلال الأزمة الصحية العالمية، التي ضربت أسس الرحمة والتآزر تجاه الفرد في كثير من بلدان العالم، في حين تعاملت قيادة بلادنا مع الوضع بكثير من الصبر والتفهم والتعاون والتضامن بين الشعب ومؤسساته، من خلال المحافظة على مناصب الشغل وصرف منح إضافية وتعويضات مالية لتخفيف حدة الخسائر الناجمة عن إجراءات الإغلاق والحظر الصحي.

وفي سياق الحديث عن الشباب الذي تزخر وتفخر به الجزائر، نعتز بالمكانة التي بوأتها إياه قيادتنا الرشيدة، باعتبارهم عماد التغيير الذي باشرته الجزائر من أجل الانتقال الاستراتيجي بنجاح وفاعلية من الاقتصاد الريعي القائم على النفط إلى اقتصاد المعرفة القائم على عقول الشباب وقدراتهم الابتكارية العظيمة وإبداعاتهم الخلاقة في مجال الرقمنة والتكنولوجيا.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

إن خطوات بلادنا المحققة حتى الآن في مجال الخدمات الرقمية المصدرة إلى الخارج وفق إحصائيات دقيقة، مع ارتفاع المنحى التصاعدي لحجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، تبعث على الارتياح وتؤكد على صحة هذا المسار الذي نراهن عليه، للخروج نهائيا من التبعية الأجنبية في مجال المعلوماتية والرقمنة ومن التبعية النفطية التي تخضع خططنا التنموية الوطنية إلى تقلبات السوق الدولية الهشة.

إن نص قانون المالية لهذا العام، والذي جاء استثنائيا بالنظر إلى ضخامة الميزانية المقترحة من قبل الحكومة، لمواجهة مختلف التحديات والالتزامات المعلنة، بتوجيه من رئيس الجمهورية، يجدد العهد مع التغيير الجذري الذي ما فتئ يؤكد عليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في كل خطاباته وتوجيهاته، وذلك من خلال التجذر أكثر في الاقتصاد الرقمي والانتقال عبر بوابته إلى مرحلة تاريخية جديدة تليق بمقومات ومكانة وطموحات الجزائر الجديدة، وعلى هذا الأساس، نرحب بزيادة النفقات المخصصة لمرافقة المؤسسات الصغيرة والناشئة التي نراهن عليها جميعا، بوصفها قاطرة هذا الانتقال والأساس المتين لبناء أرضية قوية ونسيج مؤسساتي متماسك في مجال اقتصاد المعرفة، يصنعه حاملو المشاريع المبتكرة الذين ينهلون من إرادة سياسية صادقة ورعاية شاملة من طرف مؤسسات الدولة وتمويل مباشر من الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الذي أطلقه رئيس الجمهورية العام الماضي، لفائدة أصحاب المشاريع المبتكرة، كل ذلك وفق أطر قانونية وتنظيمية محكمة، نفتخر كبرلمانيين بمساهمتنا في تكريسها، من خلال مصادقتنا على عدة قوانين في هذا المجال، ومنها نص قانون المالية وذلك من أجل ترقية المنظومة التشريعية ذات الصلة ومنها ترقية وتطوير هذه المؤسسات الاقتصادية الجديدة.

إن الدعم المتواصل الذي توليه الدولة للمؤسسات الصغيرة والناشئة وتحيين وسائل هذا الدعم دوريا وتكييفه مع المستجدات ومتطلبات السوق، في إطار خطة لرفع مستوى مشاركة الصادرات خارج المحروقات، هو استراتيجية غاية في الحكمة تستحق منا التنويه والتشجيع وكذا المساهمة، كل من جهته، في تكريس هذا التوجه الضامن لمستقبل

اقتصادي واعد يسرع بتنويع مداخيل البلاد وتحرير الاقتصاد تدريجيا من قبضة الريع في الجزائر الجديدة، التي رسم معالمها بوضوح السيد رئيس الجمهورية، في برنامجه الوطني، أعادت للاستثمار الوطني والأجنبي المنتج مكانته ودوره في خلق القيمة المضافة وتحسين أداء الاقتصاد الوطني، وكذا مصداقيته وحوافزه وآلياته الشفافة، كل ذلك بوجود إرادة سياسية وبقوة القانون الذي يساوي بين منتجي الثروة في الفرص والحقوق ويخلق فضاء استثماريا آمنا، لاسيما وأن الجزائر تنعم اليوم باستقرار سياسي وأمني مشهود.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

لقد بات مصطلح الاستثمار السمة الغالبة في الجزائر الجديدة اليوم ينخرط فيه الجميع، ويرحب الجميع بالشراكة الإيجابية التي توفرها الاستثمارات الأجنبية في بلادنا، والتي يثق أصحابها في مناخ الاستثمار بالجزائر، لاسيما مع تحسن المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الكلي، وهو ما من شأنه تعزيز الموقف التفاوضي للجزائر مع الشركات والمؤسسات المالية الدولية، وكذا التجمعات الاقتصادية الكبرى، وفي مقدمتها منظمة "البريكس"، قد يبدو للمواطن البسيط أنه غير معني مباشرة بهذه التحولات العميقة التي يشهدها اقتصاد البلاد، في ظل المجهودات التي تبذلها الحكومة بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية، والرامية إلى تنويع وتقوية الصادرات ورفع المداخيل الجبائية بالدفع السريع والقوي للاستثمار، وفي الواقع، كل هذا سيعود حتما بفوائد حقيقية وملموسة على الوضع المعيشي العام للجزائريين، وسيلمس المواطنون بنسبة أكبر تغييرا إيجابيا كبيرا في واقعهم اليومي وتصاعدا لمؤشرات الأمان والاطمئنان على مستقبل أبنائهم من الأجيال القادمة، خاصة بعد إعلان الحرب ضد أرباب الفساد والاحتكار وتحويل الامتيازات والتهرب الضريبي وتهريب السلع المدعومة والمضاربة فيها، والتي صنّفها رئيس الجمهورية عدلا بأنه العدو اللدود للاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

إن القيم الضخمة المرصودة للموازنة هي في الواقع مؤشر على الثقة في النتائج المتوقعة للأعوام الثلاثة المقبلة للاقتصاد الوطني، بعد عبور الجزائر، بفضل وعي أبنائها وحكمة قيادتها ويقظة جيشها الباسل، خطوطا شائكة شكلتها تقلبات سياسية وأمنية واقتصادية وصحية عالمية، بالإضافة إلى تكالب أعدائها وتجاوز مؤامراتهم كل الحدود ضد مصالحها وسلامة أراضيها وأمان شعبها.

فنص قانون المالية لهذا العام يكتسب خصوصية تاريخية، لأنه يأتي بعد سلسلة انتصارات دبلوماسية، أعادت للجزائر مكانتها الريادية إقليميا ودوليا ومجدها وفاعليتها في الوساطة وحل النزاعات، وفق مبادئها التاريخية الثابتة، والمستلهمة من مبادئ الثورة التحريرية، والمميزة لسيادتها الخارجية، وكذا قيمها الراسخة، الداعمة للحوار والمصالحة والحلول السليمة والمساندة للقضايا العادلة في العالم، وعلى رأسها حق الشعوب في الحرية والسيادة وتقرير المصير.

إن نص قانون المالية لهذا العام يكتسب خصوصية أيضا، بفضل شجاعة وجهود ويقضة أبناء الجزائر البواسل حماة الوطن والدرع الواقي للأمة ووحدتها، أفراد الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، المتخندقين من أجل إحباط كل محاولة لزعزعة استقرار بلادنا، والتصدي لكل مؤامرة تحاك ضد سلامة وأمان أرضنا وشعبنا، لاسيما مع الغدر المتزايد الذي يمارسه بعض من محيطنا الجواري، المنزعج من ثبات مواقفنا ضد الاستعمار والاستبداد ونهب ثروات الشعوب والذي لم يعرف له التاريخ مثيلا أمام طغيان مقايضة حقوق الشعوب برهانات المصالح.

لقد تحسنت مناخات كثيرة، منها ترتيب العلاقة بين المال والسلطة، والتفهم الذي وجدناه لدى نقابات ورجال أعمال والتزام الكثير منهم بقواعد عمل جديدة متخلصة من عقلية الاحتماء بأصحاب النفوذ، للحصول على امتيازات وعلى صفقات من دون استحقاق، وهذا ما يؤكده دائما السيد رئيس الجمهورية في خطاباته أمام الحكومة والولاة.

إننا بحاجة وبكل تأكيد لاقتصاد جديد تنظيميا وتشريعيا ووظيفيا، اقتصاد ناجع وفعال، وفي الوقت نفسه، ملتزم بشروط الدولة الاجتماعية التي هي خيار سياسي، اقتصادي، ثابت، منذ بيان أول نوفمبر وعهد الآباء المؤسسين من الشهداء والمجاهدين للدولة الجزائرية المستقلة.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

أصبحت الجزائر الآن من أهم الدول العربية والإفريقية في وضع اقتصادي يبشر بالخير، فالسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في الجزائر سوف يدفع العديد من الشركات العالمية الكبرى لإقامة مصانع ومشاريع كبرى ترفع من وتيرة التقدم الاقتصادي التنموي في الجزائر وفق رؤية واضحة ومحددة، تؤدي إلى العديد من الفوائد التي يضيفها الاستثمار المحلي والأجنبي.

إن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، ترى أن الإرادة السياسية والاقتصادية في بلادنا، بدعم مباشر من السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تبشر بنهضة اقتصادية تتماشى مع التطورات السياسية والتكتلات الاقتصادية، فهي انطلاقة جديدة سطرها رئيس الجمهورية، منذ توليه سدة الحكم، فكان حرصه هو توفير الأمن الغذائي والدوائي الذي بات مُهمًا بعد الظروف التي مر بها العالم خلال جائحة كوفيد 19، حيث منح إعفاءات وامتيازات لتحفيز إقامة مشاريع قطاعية هامة.

إن المستقبل الواعد للجزائر، بدأ بخارطة طريق، رسمها السيد رئيس الجمهورية بوعوده والتزاماته في ظرف عالمي جد حساس، فما علينا اليوم إلا أن نرفع التحدي ونكسب الرهان عن طريق الإخلاص في العمل، وأن نحافظ على أموال الشعب ونحميها من سرطان الفساد الذي نخر جسد الدولة في وقت سابق وجاء على الأخضر واليابس، وأرجع الدولة وهيبتها إلى ما لا يحمد عقباه، لولا عناية الله ورجال مخلصين وشعب وفّي وجيش وطني شعبي، حافظ على سيادة الأمة واستقرار البلاد.

فكانت الأزمة متعددة الجوانب، سياسية واقتصادية واجتماعية فلنصبر، نعم فلنصبر، على النتائج ولنضع ثقتنا في قائدنا ونحن على يقين أن في الآفاق القريبة مزيدا من الإصلاحات والإنجازات والمفاجآت السعيدة، كما عودنا عليها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في كل خطاباته.

إسمحوا لي إن رفعت صوتي في حظرتكم، فهذا خارج عن إرادتي.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..(تصفيق)..

السيد الرئيس: شكرا للسيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي؛ الكلمة الآن للسيد أحمد الصالح لطيفي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد الصالح لطيفي (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): بسم الله والصلاة والسلام على خير الأنام.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة زملائي في المجلس،

أسرة الإعلام الكريمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي، في هذا المقام، ونحن نناقش نص قانون المالية لسنة 2023، والذي أتى بحلته الجديدة، تحضيرا وتنفيذا، وفقا لأحكام القانون العضوي رقم 18 ـ 15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية.

فرغم الوضع الاستثنائي المتسم بتوترات اقتصادية ومالية، دولية هامة، لاحظنا من خلال تفحصنا لهذا المشروع، مواصلة الدولة عملية الحفاظ على الطابع الاجتماعي، واستمرارها في انعاش الاقتصاد، بهدف تعزيز النمو عن طريق رفع التحديات، قصد تحقيق اقتصاد متنوع، مستدام، خلاق للثروة ومناصب الشغل، ورغم الوضع الاقتصادي الوطني الذي يتسم بتحسن ملحوظ في الوضع الصحي وتعزيز عائدات المحروقات وتوطيد المجاميع الاقتصادية الكلية الرئيسية ومع ذلك فإن التوترات الجيوسياسية المستمرة أثّرت سلبا على الأسعار العالمية للمواد الخام، ولاسيما المتعلقة بالمنتوجات الغذائية، مما تطلب التدخل المستمر والمتزايد للدولة، من أجل تخفيف الأعباء عن كاهل المواطن وتحسين إطار معيشته.

إن النظرة الاستشرافية التي أتى بها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، جعلت الحكومة تعد مشروع قانونها المالي وفقا لإعداد ميزانية برنامج، تمت صياغتها على أسس خطة عملها والاستراتيجية القطاعية المعنية، مع الحفاظ على التناسق مع المتاحات المالية المتوقعة، وفقا لإطار ميزانياتي متوسط المدى 2023 / 2025، وإطار

النفقات المتوسط المدى 2023 / 2025، وهي مقاربة جديدة نثمنها وندعو إلى متابعة تنفيذها في الميدان.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل،

إن كتلة حزب جبهة التحرير الوطني، واعية كل الوعي بالوضع الاقتصادي العالمي المتدهور خلال سنة 2022، رغم انتعاشه المحتشم سنة 2021 و الذي كان سببه النزاع الروسي الأوكراني، والذي بدأ في 24 فيفري من سنة 2022 والذي أدى إلى ارتفاع محسوس في أسعار السلع الأساسية وإلى اضطرابات في سلاسل الإمدادات، وأثر سلبا على خطوط النقل الرئيسية وسبب خللا في المعاملات الاقتصادية والتجارية.

كما تدرك المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني جيدا الارتفاع في حالات الإصابة بوباء كوفيد ـ 19 وتفاقم الأزمة في قطاع العقارات في الصين، مما ساهم في فقدان الثقة وفي ظهور شكوك جديدة بشأن آفاق الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط.

فرغم كل هاته المعيقات، لكننا نأمل أن كل هاته العقبات لا تؤثر على:

ـ ضمان استمرارية ديناميكية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ـ المحافظة على القدرة الشرائية.

ـ العدالة الاجتماعية ومنظومة الضمان الاجتماعي.

ـ تدعيم البنية التحتية وخلق المزيد من مناصب الشغل.

ـ إستكمال المشاريع المتخلفة قيد الإنجاز ورفع التجميد عنها.

ـ تمكين إنشاء مناطق صناعية من طرف الخواص على حسابهم المالي وبيعها أو إيجارها وتسييرها تحت رقابة الدولة ومناطق النشاطات لتشجيع الصناعة التقليدية والحرفية وتطويرها، لخلق الثروة ومناصب الشغل ومدن طبية، لاستجلاب وتشجيع أبناء الجالية الجزائرية بالخارج للاستثمار في وطنهم، لنقل خبراتهم واستثمار أموالهم، نحن ندعو الأجانب للاستثمار في الجزائر والأولى بنا هو أن ندعو أبناءنا وأبناء الجالية الجزائرية بالخارج.

نأمل كذلك من الحكومة مواصلة عملها، في إطار تحسين يوميات الفرد الجزائري ومواصلة إدماج أصحاب العقود المهنية وإعادة النظر في سلم الأجور الخاصة بكل القطاعات وتحسين منحة ذوي الهمم، بما يضمن لهم العيش الكريم وكذلك منحة البطالة ومنحة التقاعد.

كما لا يفوتني أن أطلب رفع التجميد عن المشاريع التنموية، بعدما تقرر رفع التجميد عن كل المشاريع الخاصة بقطاع الصحة، وخاصة بعد توقع البلدان المصدرة للبترول بأن متوسط سعر الخام الجزائري، (مزيج الجزائر)، هو 111 دولارا أمريكيا للبرميل، والذي سجل ارتفاعا مقارنة بسنة 2021، مما يمكننا من استغلال هاته الفرص للانتهاء من المشاريع المسجلة أو التي انطلقت ولم تبلغ نسبة إنجازها 70 ٪.

لا يخفى على أحد أن الزيادات الملحوظة في ميزانية 2023 لم تأت عبثا، بل هي نتيجة قرارات اتخذت وتم التكفل بها وهي في صالح المواطن ومنها:

ـ التكفل بالأثر المالي خلال سنة كاملة، الناجم عن تعديل الشبكة الاستدلالية للرواتب والأنظمة التعويضية للموظفين واستحداث منحة البطالة ورفع منح وعلاوات التقاعد.

ـ رفع التخصيص الموجه لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

ـ التكفل بمخلفات الأجور، المتعلقة بإدماج المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني، وتحويل عقود جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي.

ـ فتح أكثر من 36000 منصب مالي إضافي.

ـ مواصلة التدابير المتعلقة بترشيد النفقات.

كما لا يفوتني أن أنوه بغلق جل الحسابات الخاصة والتي كانت مطلبنا خلال السنوات الفارطة والإبقاء على 18 حسابا خاصا بدلا من 63 حسابا، لكن أطلب من الحكومة العمل على غلق الحسابات الخاصة والمتعلقة بالديون الممنوحة لبعض الدول الإفريقية والتي مرت عليها حقبة من الزمن وستبقى تؤثر على ميزانية الدولة بحكم التعقيد في علة وجودها وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية عبر سفاراتنا المتواجدة بها من أجل حل نهائي لها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

يعتبر قطاع المالية العمود الفقري لكل القطاعات وهو صمام أمان الاقتصاد الوطني، ونقر أنه يعمل جاهدا من أجل تحسين أدائه والرقي بالنظام المصرفي إلى مستوى

تطلعات المواطن، لذا أقدم بعض الملاحظات التي أراها ضرورية للإسراع في تنفيذها:

ـ رقمنة قطاع الضرائب في أقرب الآجال.

ـ تحسين النظام البنكي والمصرفي.

ـ مصالحة جبائية لتمكين التحصيل الضريبي.

ـ التفكير في اعتماد أساليب التحصيل لفائدة الخزينة وتكون أكثر فعالية بمشاركة الموثقين والمحضرين القضائيين ومحافظي الحسابات وغيرهم، بغرض صياغة نصوص تراعي الواقع وتجد حلولا عملية لتسهيل التحصيل الجبائي.

ـ إعطاء أولوية قصوى للنظام المصرفي والبنكي الإسلامي من أجل تقوية الاقتصاد الوطني.

ـ تحسين أداء مديرية أملاك الدولة.

ـ تغيير وتحسين هياكل القطاع على المستوى المحلي.

ـ تأخير اعتماد الرقمنة على مستوى مصالح الحفظ العقاري، مما تسبب في طوابير ضخمة لاستخراج الدفتر العقاري أو الشهادة السلبية أو عملية إشهار العقود، وذلك كله يعني تكريس البيروقراطية وعدم تسهيل الخدمة للمواطن.

نأمل أن هذا النموذج الجديد من إعداد الميزانية سيكون له الصدى الإيجابي على الواقع المالي، لأنه نظام يرتكز على البرامج والأهداف بعيدا عن التسيير الكلاسيكي، كما يجب ربط البرامج بالأهداف ومدى تحقيقها ومعاقبة من لم يتمكن من تحقيق الهدف رغم الإمكانيات الممنوحة، ضف إلى ذلك تجنب عدم إعادة تقييم المشاريع التي كبدت الخزينة العمومية أموالا باهظة.

السيد الوزير الأول، في تصريحه خلال افتتاح معرض الشركات الناشئة المقام حاليا بالعاصمة قال: هدفنا بلوغ مليون حامل مشروع لسنة 2023.

والحكومة الحالية بها وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة منذ 2020، وعدد الشركات الرقمية الناشئة المشاركة في هذا المعرض الذي افتتحه السيد الوزير الأول شاركت به 20 شركة ناشئة ورقمية، منها 8 شركات جزائرية و 12 شركة إفريقية.

ثلاث سنوات من العمل لوزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة ودعم الدولة اللامحدود في هذا المجال، والسيد الوزير يكد ويجد ليجسد هذا الرقم الهائل بالنسبة لهم والمحتشم بالنسبة لنا، فبشرى للاقتصاد الوطني!

سؤال مخصص للسيد الوزير الأول، تصريحك بأن في سنة 2023، نطمح لمليون شركة ناشئة، هذا شيء جميل! أي بمعدل 19230 شركة أسبوعيا، أين نحن من هذا الرقم؟! يا سيدي الوزير الأول المحترم، إذ لم تحترمونا كمشرعين ونواب نمثل الشعب، فاحترموا المعلمين والأساتذة الذين علمونا الحساب، واحترموا أبناءنا الذين أينما شاركوا في أي مسابقة دولية صعدوا إلى المنصة وكرموا بالميداليات الذهبية ورفعوا راية الشهداء ودوى النشيد الوطني عاليا في سماء العالم، كمثال لا للحصر وهم آلاف من العلماء:

ـ العالم الجزائري بلقاسم حبة، المخترع الأكثر إنتاجا في "السيليكون فالي" منذ عام 2008 وتأسيسه أول جامعة خاصة بالجزائر مختصة في التكنولوجيا.

ـ الطفل محمد جلود (7 سنوات) من الجزائر والفائز بالمركز الأول في تحدي القراءة العربية.

ـ البروفيسور زرهوني.

ـ الطفلة الجزائرية سجود رحاحلة التي نالت المرتبة الأولى في كأس العالم للحساب الذهني... وما أكثرهم هنا من علماء!

ـ السيد والسيناتور لخضر مولاي سعدون، عضو من كتلة جبهة التحرير الوطني، وهو شاب بيننا اليوم، باحث وصانع "الروبو" لمجابهة كوفيد ـ 19 ..(تصفيق)..

وكثير من علماء القانون المتواجدون معنا هنا وكثير من الأطباء وعلماء الدين، فبيننا عالم جليل ومفسر للقرآن الكريم، أيها السادة الكرام.

ـ الطفلة زينب بن يوسف، الفائزة بالجائزة الأولى لحفظ القرآن وتجويده وتفسيره، في دورتها الـ 17 من المسابقة الدولية.

ـ الطفل النابغة المعتصم بالله بوسعدية البالغ من العمر 13 سنة والفائز بالمرتبة الأولى للحساب الذهني الياباني، مؤخرا بتركيا، على الأقل، احترموا هاته العقول النابغة، أيها السادة الوزراء، فأنتم لم تنتبهوا لهم ولم تستأنسوا لأفكارهم وعلمهم، ها هو الطفل المشروع الناجح...

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الفاضل،

باسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، نقول لكم سدد الله خطاكم، ونحن بجانبكم ونشد على

أيديكم من أجل مواصلة عملية الإصلاحات، ونثمن عاليا كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة على التوزيع العادل للثروات في مختلف شرائح الوطن، ونثمن الاهتمام الخاص والمباشر من طرف السيد رئيس الجمهورية، لتحسين وضعية بعض الولايات وإعطائها حقها في التنمية، وخير دليل على ذلك، القرار المتخذ مؤخرا لصالح ولاية تيسمسيلت في مجلس الوزراء الأخير وعقد اجتماع الحكومة الأربعاء الفارط بمقر الولاية.

وفي الأخير، سلام من كتلة حزب جبهة التحرير الوطني، إلى كل غيور وطني آمن، بأن ليس لنا ملجأ إلا هذا الوطن.

كما قال الشاعر:

وطني وإن جار عليّ الزمان عزيزا،
وأهلي وإن ظنوا عليّ كرام،
وضمنا بحضنك الدافئ، يا وطني،
من دونك يا جزائر، يا وطني الغالي،
لا نقبل أي هوية ولا عنوان.

ونتمنى أن نص قانون المالية 2023، يعود علينا بالخير واليمن والبركات ولأمتنا ووطننا العزيز بالمزيد من الازدهار والتطور في كنف الأمن والاستقرار، سائلين لكم من لا يُسأل سواه السداد والنجاح ودوام الأفراح.

أدام الله عز الجزائر والجزائريين وجعل شعبها الأبي العظيم وولي أمرها الكريم، وجيشها القويم وسائر مؤسساتها في رباط متين.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، العزة والرفعة وراحة البال للمجاهدين الأشاوس الأحرار.

شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.. **(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد صالح لطيفي؛ رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، كما نشكر كل الإخوة المتدخلين في هذه المناقشة الهامة، وأيضا تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية لاستكمال تدخلات أعضاء مجلس الأمة.

سنواصل أشغال مجلسنا، إن شاء الله على الساعة الثالثة والنصف بالضبط مساء لنستمع إلى رد السيد وزير المالية للرد على كل هذه الانشغالات، وأتمنى تواجد جميع الإخوان للاستماع إلى ردود السيد الوزير؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة عشر
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة
المنعقدة يوم الثلاثاء 12 جمادى الأولى 1444
الموافق 6 ديسمبر 2022 (مساء)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا الأسرة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
- السيد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة
والدقيقة الثالثة والأربعين مساء

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب مرة أخرى، بالسيد وزير المالية، كما أرحب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة، وأرحب بالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، وأرحب أيضا بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وأرحب بأسرة الإعلام.

في هذا المساء، بعد سماعنا لتدخلات أعضاء مجلس الأمة، والذي كان عددهم 63 متدخلا، ممن عبّروا عن آرائهم وانشغالاتهم واقتراحاتهم، واستمعنا إلى رؤساء المجموعات البرلمانية:
- المجموعة البرلمانية للأحرار،
- المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي،
- المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي،
- وأخيرا، المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني؛ جاء دور السيد وزير المالية، للإجابة على كل هذه الانشغالات والاقتراحات؛ الكلمة لكم، السيد وزير المالية، تفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدتان والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة، الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود، في مستهل إجابتي عن تساولات وانشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، بمناسبة دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2023، أن أنوه بوجاهة التدخلات المعبّر عنها، التي رافعت في معظمها من أجل تحسين تسيير الميزانية العمومية والسهر على توسيع مصادر تمويل اقتصاد البلاد وتحسين وتنويع الموارد الجبائية وتوسيع الوعاء الجبائي، فضلا عن مراعاة أساسيات الحماية الاجتماعية.

كما سبق لي أن أشرت في عرضي السابق إلى الوضع الاقتصادي الوطني الذي يتسم بتحسن ملحوظ في الوضع الصحي وتعزيز عائدات المحروقات وتوطيد المجاميع الاقتصادية الكلية الرئيسية وذلك في ظل التوترات الجيوسياسية الدولية المستمرة، التي أثرت سلبا

على الأسعار العالمية للمواد الخام، ولا سيما تلك المتعلقة بالمنتجات الغذائية، مما يتطلب تدخل الدولة للحفاظ على المكتسبات الاجتماعية والقدرة الشرائية للأسر ومواصلة عملية الإنعاش الاقتصادي لدعم النمو.

ولتدارك هذا الوضع الصعب، بادرت السلطات العمومية بجملة تدابير تندرج ضمن المساعي الهادفة إلى إعادة ضبط التوازنات الأساسية للمالية العمومية، خاصة أمام المعطيات الحالية، في ظل وضع اقتصادي وطني ودولي صعب.

ولقد تضمن المشروع في جملته، إلى جانب ذلك، تدابير لتسريع وتيرة الرقمنة في مختلف القطاعات، لجعلها أكثر ملاءمة مع متطلبات وشروط الإنعاش الاقتصادي، مع ترشيد النفقات العمومية وتخفيف أثر العجز الميزاني، وإدراج أحكام تراعي الوضع الاقتصادي العام، من خلال تسهيلات ضريبية، فضلا عن أحكام أخرى متنوعة، تصبو في مجملها إلى تنشيط البيئة الاقتصادية ووضع مناخ يسهل إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة، المنتجة للثروة والخالقة لمناصب الشغل.

إلى جانب ذلك، حرصت الدولة على المحافظة على القدرة الشرائية للأسر، إلى جانب الإبقاء على مخصصات الدعم العمومي في مستويات مرتفعة، فضلا عن الجهود المعتبرة الرامية إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للشرائح الهشة، على الرغم من صعوبة الظرف، الذي يتطلب تعبئة كافة الموارد من أجل التكفل بالاحتياجات الاجتماعية المختلفة.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

لقد تمحورت انشغالات أعضاء هذه الغرفة الموقرة، في العديد منها حول مواضيع اقتصادية ومالية واجتماعية، مركزة خاصة على الجوانب الميزانية والجبائية، إلى جانب ضرورة التكفل بمتطلبات السياسة الاجتماعية، بما فيها أولويات التربية والصحة العمومية.

كما تركز النقاش في هذا المجلس الموقر، حول مواضيع، لا تقل أهمية، تتعرض أساسا إلى قضايا محلية، وهي الانشغالات والمواضيع التي يمكن أن تكون محل إجابة لاحقة، من خلال الأسئلة الكتابية والشفوية الموجهة لمختلف القطاعات الوزارية المعنية.

ففي ظل ما سبق من معطيات، يمكن التركيز على الاهتمامات الأساسية، التي تم التأكيد عليها من طرف السيدات والسادة أعضاء المجلس، وفق الترتيب التالي:

أولا: الانشغالات الخاصة بالتأطير الاقتصادي الكلي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2023:

بخصوص اعتماد ميزانية الدولة لعام 2023 على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية.

من المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي نسبة تقدر بـ4.1٪ في 2023، ويرجع هذا الارتفاع إلى أداء جميع القطاعات، باستثناء قطاع المحروقات الذي سيسجل شبه استقرار، حيث سيبلغ النمو الاقتصادي خارج المحروقات نسبة تقدر بـ 5.6٪ في 2023.

سيسجل القطاع الزراعي نموا بنسبة متوسطة تقدر بـ 6.9٪. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية نسبتي 8.5٪ و5.6٪ على التوالي. وسيسجل قطاع الخدمات السوقية نموا متوسطا قدره (+5.9٪) في 2023.

وبذلك، عكس ما هو معتقد، فإن قطاع المحروقات يبقى في نفس مستويات النمو، وبذلك تجدر الإشارة إلى أن إيرادات الجباية البترولية تمثل 41٪ فقط من إجمالي إيرادات ميزانية الدولة المقدرة لسنة 2023. كما سيتم تحسين مردودية الجباية العادية التي ستبلغ نسبة 59٪ من إجمالي إيرادات ميزانية الدولة.

السيد رئيس، مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

ثانيا: فيما يخص الانشغالات المتعلقة بالجانب الميزاني:

من حيث تطبيق الصيغة الجديدة للميزانية، أي ميزانية البرنامج:

تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023، وفقا لأحكام القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم. وفي هذا الصدد، قامت وزارة المالية بإصدار النصوص التنظيمية والمناشير التي تشرح مضمون وكيفيات تطبيق هذا النمط الجديد، وتنظيم تربصات ودورات تكوينية لإطارات مختلف القطاعات وأعضاء لجان الصفقات العمومية للتعريف بمضمون الإصلاحات، بالإضافة إلى تكوين المكونين الذين سيتعين عليهم تكوين جميع الفاعلين في ميزانية الدولة من جميع الوزارات والمؤسسات العمومية.

فيما يتعلق برفع التجميد عن المشاريع التنموية:

تقدر نسبة العمليات المعنية بالتجميد 10٪، بينما البرنامج الجاري إنجازه موضوع التجميد يمثل 16٪ من مجموع البرنامج الجاري إنجازه إلى غاية 31 /12 /2021.

وأخذا بعين الاعتبار للتطور الإيجابي للموارد المالية، قررت السلطات العمومية رفع التجميد بصفة تدريجية عن المشاريع التي لها أولوية قطاعية أو إقليمية، مع الإشارة إلى أن أكثر من 95٪ من رخص البرنامج التي كانت موضوع رفع التجميد تعود أساسا إلى قطاعات: الأشغال العمومية والنقل، التربية الوطنية، الموارد المائية، الصحة، التعليم العالي، الداخلية والجماعات المحلية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2022 تم رفع التجميد عن برنامج مقدر بأكثر من 130 مليار دج، موجه إلى 300 مشروع استثماري، حامل لقيمة مضافة أكيدة على المستويين المحلي والوطني.

من جهة أخرى، قامت الدولة بالتكفل بكل متطلبات الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال رصد كل الأغلفة المطلوبة لصالح هذه الشريحة.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

ثالثا: المسائل الجبائية:

فيما يتعلق باستفادة البلديات من ناتج الضرائب المحلية؛ وهذا مع وجود وحدات وورشات على مستوى إقليمها.

بالنسبة للملفات الجبائية المتابعة من طرف مديرية كبريات الشركات، يتم تحويل الرسم على النشاط المهني المدفوع على مستوى قباضة هذه المديرية، شهريا، للبلديات المذكورة في جدول التخصيص المقدم من طرف الشركة.

أما الملفات المتابعة محليا، تسهر المصالح الجبائية على امتثال الشركات لإلزامية دفع الرسم على النشاط المهني على مستوى البلديات، المتواجدة في المكان الذي يتم فيه تنفيذ النشاط أو تحقيق رقم الأعمال.

كما تستفيد البلديات من الحصة المقدرة بـ10٪ من الرسم على القيمة المضافة.

فيما يخص محاربة الغش والتهرب الضريبي:

إتخذت الإدارة الجبائية إجراءات جديدة تهدف أساسا إلى تخفيف الضغط الضريبي وتسهيل عمليات دفعه، كالإجراءات الخاصة بالتخفيض المشروط وكذا إعادة هيكلة الديون الجبائية، مع إمكانية إلغاء جميع الغرامات المطبقة.

وتعتمد الإدارة الجبائية في هذا المجال على عدة إجراءات، تمكنها من ممارسة مهامها الرقابية التي تسمح بمحاربة الغش والتهرب الضريبي، كالإحصاء الدوري والتلقائي للمكلفين بالضريبة، للنشاطات وكذا الأملاك، المساهمة في محاربة السجلات التجارية الوهمية وكذا التعاون وتبادل المعلومات مع مختلف المصالح المعنية للجمارك وتلك التابعة لوزارة التجارة من أجل مكافحة التهرب والغش الضريبيين.

وحول تبسيط الإجراءات الجبائية لدعم الاستثمار للمؤسسات الناشئة والحاضنات وغيرها:

تسعى السلطات العمومية إلى تشجيع المؤسسات الناشئة والحاضنات من خلال منح عدة امتيازات جبائية، لاسيما الإعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة محددة.

إضافة إلى الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على التجهيزات والمعدات المقتناة من طرف هذه المؤسسات والتي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية.

كما اتخذت عدة إجراءات لتبسيط وتخفيف المنظومة الضريبية ونذكر على سبيل المثال:

– إطلاق النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الذي يسمح للمكلفين بالضريبة بالحصول على رقم التعريف الجبائي، التصريح ودفع الضرائب عن بعد.

– موقع إلكتروني يسمح بتنزيل جميع أنواع التصاريح والقوانين الجبائية وإمكانية تبليغ انشغالات المكلفين بالضريبة.

وبخصوص الضريبة على الثروة وتطبيقها في غياب النظام المعلوماتي:

تندرج عملية البحث وتحديد هوية الأشخاص المعنيين بالضريبة على الثروة ضمن مجال اختصاص مصالح الرقابة والبحث عن المعلومة الجبائية.

وتجدر الإشارة إلى أن التدبير المقترح، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023 والمتعلق بتوسيع التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للضريبة على الثروة، يهدف إلى حصر وعائها الضريبي.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
رابعا: الانشغالات الخاصة بالخزينة العمومية:
فيما يخص تمويل عجز الخزينة:
سيتم تمويل العجز لسنة 2023 عن طريق:
– إستغلال موارد صندوق ضبط الإيرادات المتاحة في نهاية سنة 2022 والمتوقع بلوغها قيمة 2300 مليار دج؛
– الفوائض المتوقع تحقيقها من الجباية البترولية بعنوان سنة 2023؛
– سوق قيم الخزينة الذي أجريت عليه تحديثات، من خلال وضع أرضية إلكترونية لإصدار وتداول القيم، أدت إلى توسيع قاعدة المستثمرين في قيم الخزينة السيادية.
– السيولة البنكية التي شهدت خلال سنة 2022 تطورا ملحوظا، حيث بلغت 1800 مليار دج في أواخر شهر سبتمبر 2022 وستساهم هذه السيولة، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الاقتصادية في تمويل عجز الخزينة، من خلال الاكتتاب في سوق سندات الخزينة.
وبالنسبة لاستخدام وسائل الدفع في الجزائر:
سجل استخدام وسائل الدفع في بلادنا تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة وذلك راجع خاصة إلى جائحة كورونا.
بالنسبة للدفع بالبطاقة على الأنترنت الذي تم إطلاقه في أكتوبر 2016، نلاحظ وجود 277 موقعا تجاريا إلكترونيا عبر الأنترنت يقدم خدمات متنوعة للزبائن.
كما عرفت الوسائل الأخرى تطورا ملحوظا، لاسيما استخدام محطات الدفع الإلكتروني (TPE) وأجهزة الصراف الآلي (DAB).
وتجدر الإشارة إلى توسع استعمال بطاقة ما بين البنوك (CIB) والبطاقة الذهبية.
وبخصوص الصيرفة الإسلامية:
إن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية محددة في نظام بنك الجزائر رقم 20 –02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي رخص وأطر تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك الكلاسيكية عبر شبابيك مختصة.
ورغم حداثة انطلاق تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، تمكنت البنوك العمومية من تسجيل نتائج مرضية، إلى غاية نهاية أوت 2022 (294 شباكا، 66217 حسابا، 49 مليار دج ودائع و5 ملايير دج تمويلات).
لتعزيز المناخ الملائم لتطوير الصيرفة الإسلامية، وسع قانون المالية التكميلي لعام 2021 المزايا التي استفادت منها الصيرفة التقليدية إلى عمليات التمويل الإسلامي، مما سينعكس بالإيجاب على هذه الصيرفة، خاصة فيما يتعلق بالقروض الممنوحة لاقتناء السكنات الجديدة أو قروض الاستثمار المدعمة من طرف الدولة.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
وفيما يخص نقص الوكالات البنكية في ولايات الجنوب:
فقد تم إعداد برنامج لإنشاء وكالات جديدة في هذه الولايات، كما سيتم عن قريب إنجاز مراكز للضرائب وللمصالح المالية الأخرى، لاسيما في عين قزام وبرج باجي مختار.
خامسا: وفيما يخص الإصلاحات المباشرة في وزارة المالية:
بالنسبة للإصلاح الميزانياتي:
قامت وزارة المالية بمباشرة برنامج تكوين تدريجي، يخص في البداية القطاعات النموذجية ثم يتم تعميمه إلى كل القطاعات، قبل وضع النظام المدمج للتسيير الميزانياتي والمحاسبي حيز الاستغلال.
هذا النظام قيد الإنجاز، وضع تحت التجربة في خمس وزارات نموذجية وولايتين. ويرتقب وضعه حيز التنفيذ في مارس 2023 وسيكون تعميمه بصفة تدريجية.
أما بالنسبة لتحديث النظام المحاسبي:
منذ صدور القانون العضوي رقم 18 –15 المتعلق بقوانين المالية، تم استئناف الأعمال المرتبطة بالإصلاح المحاسبي، من تحيين المعايير المحاسبية للدولة، وإعداد مرجعية محاسبية ومخطط محاسبي للدولة وللجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري قائم على أساس الحقوق والواجبات المثبتة، وتحسين وتطوير مهارات الأعوان المعنيين بتنفيذ الميزانية، لاسيما إطارات الخزينة العمومية والمحاسبة.
كما تم ضبط مخطط شامل لتكوين أعوان كافة المصالح على المستوى المركزي وفي كل الولايات وهذا انطلاقا من سنة 2023.
وبخصوص إصلاح ورقمنة إدارة الضرائب:

لقد حققت إدارة الضرائب تقدما ملحوظا في مجال عصرنة ورقمنة القطاع، والذي رافقه إنجاز هياكل قاعدية جديدة، جسدت فكرة المخاطب الوحيد لكل فئة من المكلفين بالضريبة، بالاعتماد على نظام معلوماتي "جبايتك" "Jibaya'tic" الذي يسمح بتنفيذ جميع العمليات الجبائية من خلال منصة رقمية وحيدة.

وفي انتظار التعميم التدريجي لهذا النظام، تزامنا مع وتيرة استلام مراكز الضرائب وربطها بشبكة الألياف البصرية، تم إطلاق بوابة إلكترونية تحت اسم "مساهمتك" "Moussahama'tic"، موجهة للمكلفين بالضريبة، التابعين للمصالح الجبائية غير المجهزة بنظام "جبايتك"، للسماح لهم بالقيام بالتصريح ودفع الضرائب عن بعد، من خلال بطاقة الدفع بين البنوك (CIB) أو البطاقة الذهبية.

وفيما يخص عصرنة ورقمنة إدارة الأملاك الوطنية:

بادرت إدارة الأملاك الوطنية بإطلاق مشروع لعصرنة نشاطها، يشمل تكييف النصوص التشريعية والتنظيمية مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، مع وضع نظام معلوماتي، لأملاك الدولة ومسح الأراضي باستعمال التكنولوجيات الحديثة.

ولقد تم استحداث برمجيات جديدة ستسمح للمواطن بالولوج إلى المنصة الإلكترونية "العقار" لطلب المعلومات والوثائق، مع إلزامية الدفع الإلكتروني مقابل هذه الخدمة كطلب الحصول على الدفتر العقاري.

فيما يخص رقمنة إدارة الجمارك:

يولى لعصرنة وتحديث إدارة الجمارك أهمية خاصة، حيث شُرع في إنجاز نظام معلوماتي جديد متكامل ومدمج، مع تأهيل وتوسيع البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية وكذا إنجاز مركز بيانات حديث (DATA CENTER).

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

في ختام ردي هذا، أود التأكيد على أن مشروع قانون المالية لسنة 2023، المعروض أمامكم يجسد التصور الجديد، الرامي إلى الانتقال إلى نمط جديد لحوكمة المالية العمومية، الذي أرسى القواعد الجديدة للتسيير، حسب الهدف، على أساس النتائج والأداء.

كما أنه يرمي إلى الانتقال نحو اقتصاد متنوع، منتج للثروة وخالق لمناصب الشغل، غايته السامية تحسين مستوى معيشة المواطنين.

كما لا يفوتني، في الأخير، أن أؤكد على الرغبة الحقيقية للدولة في العمل على إصلاح ورقمنة المنظومة المالية الوطنية، عبر تطبيق مبادئ الحكم الراشد في مجال الجباية والميزانية والمالية.

شكرا على كرم الإصغاء.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية، بعد سماعنا لرد السيد الوزير، بخصوص هذا الملف، قانون المالية لسنة 2023، الآن، نفسح المجال للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لإعداد التقرير التكميلي قبل مصادقتنا على نص القانون محل المناقشة.

نلتقي -إن شاء الله- يوم الخميس على الساعة التاسعة والنصف صباحا، المطلوب من الإخوة الحضور، لتحديد الموقف من قانون المالية والقوانين التي تمت مناقشتها الأسبوع الفارط، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة العشرين مساء

ملحـق

تدخلان كتابيان حول مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023

1 ـ السيد علي طالبي
عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن نص قانون المالية لسنة 2023، يعزز المكاسب الاجتماعية، من خلال إجراءات تحسين القدرة الشرائية للمواطن، والحفاظ على دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع ورفع الأجور، دون إدراج أية ضرائب جديدة قد ترهق كاهل المواطنين.

ويأتي نص هذا القانون استكمالا لمسار بناء اقتصاد قوي، يسمح بمواجهة كل التحديات التي يفرضها الوضع العالمي الجديد، مع مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية الرامية وبالأخص ما يتعلق بتنويع مصادر التمويل وحوكمة المالية العمومية وبعث الاستثمار المنتج للثروة ومناصب العمل.

السيد الرئيس،

إن المتتبع للشأن السياسي يلاحظ بأن هناك إرادة سياسية للسيد رئيس الجمهورية، في إرساء الدعائم الأساسية للنهوض بالاقتصاد وبناء تنمية مستدامة، تجسدت من خلال مخطط عمل الحكومة، ومن خلال العديد من القرارات الهامة والجريئة المتخذة والتي تصب كلها في صالح المواطن والوطن، لذلك علينا أن نتحد كلنا، كبرلمانيين وحكومة وجمعيات وكل الفاعلين في المجتمع، لتجسيد البرامج المسطرة وتحقق الأهداف المأمولة والمنتظرة.

السيد الرئيس،

لقد سبق لي وأن طرحت، خلال عرض قانون المالية لسنة 2022 وعرض بيان عن السياسة العامة، عدة ملاحظات واقتراحات بشأن واقع التنمية في ولاية الشلف، لحد الساعة مازالت الأوضاع على حالها، ومن ذلك نذكر: الطريق الرابط بين الشلف وتنس الذي لم تنته به الأشغال لحد الساعة، رغم أهميته لارتباطه بميناء تنس ودوره في تسهيل مرور البضائع والسلع وتنقل الأشخاص للولايات المجاورة، كما أقترح، بالمناسبة، إعادة فتح خط السكك الحديدية، الرابط بين الشلف وتنس، والذي كان موجودا منذ الحقبة الاستعمارية، الجسور والأنفاق موجودة، يبقى فقط تحديث وتركيب السكة.

السيد الرئيس،

هناك مجموعة من الاقتراحات، ارتأيت تقديمها كإضافة لما قدّم زملائي في المجلس، من شأنها الدفع بالتنمية والاقتصاد نحو الأفضل:

ـ فتح فروع بنكية جزائرية بالخارج لصالح الجالية وحتى المستثمرين.

ـ رفع التجميد عن مساهمات منح صندوق (FNPOS) والمقدرة بـ 50 مليونا، والتي كان يستفيد منها أصحاب السكن التساهمي والريفي، خاصة، حتى يتمكن هؤلاء من إتمام سكناتهم في ظل غلاء أسعار مواد البناء.

ـ القيام بعمليات تحسيسية عبر مختلف الوسائل الإعلامية ووسائط التواصل الاجتماعي، لشرح أبعاد قانون الاستثمار، خاصة وأنه جاء بالعديد من الامتيازات والتحفيزات.

ـ مراجعة قانون التقاعد وإعادة العمل بنظام التقاعد النسبي، ذلك أن بعض الموظفين وصلوا 40 سنة عمل ولم يتحصلوا على تقاعدهم لعدم بلوغهم 60 سنة.

ـ الإسراع في تعميم عمليات الدفع الإلكتروني ورقمنة كل المعاملات التجارية.

ـ رفع منحة ذوي الاحتياجات الخاصة تماشيا ـ على الأقل ـ مع الأجر القاعدي الوطني (SMIG).

ـ رفع مبلغ البناء الذاتي والمقدر بـ 70 مليونا إلى 100 مليون، كون المبلغ الحالي لا يمكن لصاحبه حتى من وضع أساسات المنزل (Les poteaux).

وفي الأخير، نأمل أن يحقق نص هذا القانون ما جاء من أجله، خدمة للبلاد والعباد.

شكرا والسلام عليكم.

2 ـ السيد عبد الحق بن بولعيد

عضو مجلس الأمة

عملا بالأحكام الناظمة للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبين الحكومة، أتشرف بإحالة هذا التدخل الكتابي إلى معاليكم والموجه إلى السيد وزير المالية.

معالي الوزير،

كما تعلمون أن ولاية باتنة قد سبق لها أن استفادت من جملة من المشاريع المهيكلة التي كانت ولازالت مقتضيات التنمية بالولاية تتطلبها.

ولقد تم تسجيل هذه المشاريع ورصدت لها أغلفتها المالية، لكن ظروف الأزمة المالية التي عرفتها البلاد اقتضت تجميدها.

ولقد عرفت بعض الولايات التي جمدت بها مشاريع مهيكلة، انطلاقة من جديد، بعد البحبوحة المالية التي تعرفها البلاد حاليا.

وسؤالي لمعاليكم هو: هل تعيد السلطات المحلية بولاية باتنة طلب تسجيل هذه المشاريع من جديد أم تكتفي وزارتكم الموقرة بإعطاء إشارة انطلاقها ورفع التجميد عنها؟

ويتعلق الأمر بالمشاريع المهيكلة التالية:

ـ ترامواي المدينة.

ـ المستشفى الجامعي.

ـ الملعب.

ـ الطريق الخارقة الرابطة بالطريق السيار.

ـ الطريق المزدوجة التي تربط مدينة باتنة بمدينة خنشلة.

تلكم، معالي الوزير، هي المشاريع المهيكلة التي استفادت منها الولاية ولم تر النور بعد، وهي كما ترون مشاريع لم تفرضها وتيرة التنمية بالولاية فحسب، بل تقتضيها سياسة التوازن الجهوي التي ما انفكت السلطات العليا بالبلاد تؤكد عليها.

تقبلوا، معالي الوزير، خالص الاعتبارات.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 12 جمادى الثانية 1444
الموافق 5 جانفي 2023

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587